

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠١٨

الثلاثاء، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | | |
|--|-------|----------------------------|----------|
| (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) | | السيدة باربرا وودوارد | الرئيسة |
| السيد بوليانسكي | | الاتحاد الروسي | الأعضاء: |
| السيد خوجة | | ألبانيا | |
| السيد أبو شهاب | | الإمارات العربية المتحدة | |
| السيد كوفيني | | أيرلندا | |
| السيد دي ألميدا فيليو | | البرازيل | |
| السيد جانغ جون | | الصين | |
| السيد بيانغ | | غابون | |
| السيد أغيمان | | غانا | |
| السيد دوريفير | | فرنسا | |
| السيد كيماي | | كينيا | |
| السيد دي لا فوينتي راميرس | | المكسيك | |
| السيدة يول | | النرويج | |
| السيد راغوتا هالي | | الهند | |
| السيدة توماس - غرينفيلد | | الولايات المتحدة الأمريكية | |

جدول الأعمال

صون سلم وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-32338 (A)



إن زيارتي، التي ساستمر بها إلى الجمهورية السلوفاكية تكمل الزيارتين اللتين قام بهما فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ورؤوف مازو، مساعد المفوض السامي لعمليات المفوضية، بما في ذلك زيارة إلى أوكرانيا، الذي زار مولدوفا ورومانيا منذ أن خاطب المجلس (انظر S/PV.8998). وعلى الرغم من الحجم الهائل للنزوح وسرعته، يجب ألا يغيب عن بالنا ما تعنيه الإحصاءات. ولا تزال فرقنا على الأرض تواجه نفس المشاهد والقصاص المشتركة. لقد غادرت النساء والأطفال والمسنون منازلهم وحياتهم وأبائهم وأزواجهم. هذا الصباح فقط، التقيت في براغ ليوبا البالغة من العمر ٢٥ عاما وهي من أوديسا. وهي مثلها كمثل الكثيرين غيرها، أجبرت على ترك عائلتها وراءها في أوكرانيا. ولا يزال والدها هناك، مع والدتها وهو جندي احتياط. ومنذ بدء الحرب، قبل شهرين، لم يكن من الممكن الوصول إلى جدتها على الإطلاق، وهي من سكان ميليتوبول، على بعد ساعات قليلة غرب ماريوبول. لقد أجبر كل واحد من الملايين الذين نزحوا على اتخاذ قرارات مستحيلة ومفجعة وتركوا وراءهم كل شيء يعتزون به تقريبا.

وفي الوقت نفسه، شهدنا باستمرار أيضا أعمالا إنسانية رائعة. إذ تتم تغطية المباني السكنية والمكتبية والنوافذ والشرفات ومصابيح الشوارع في كل زاوية برسائل الدعم. وتتجمع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والأفراد لتوفير ما في وسعهم من مواد غذائية وأدوية ووسائل نقل وأماكن للنوم. لقد لمست هذا التضامن والدعم الهائلين في براغ اليوم. وبفضل التزام الدول المعنية، ظلت الحدود مفتوحة. وإن الذين يلتمسون الأمان يحصلون على الحماية والمعونة، وندعو إلى مواصلة ذلك العمل بطريقة غير تمييزية لجميع المحتاجين. ولا تتجاوز هذه الاستجابة الملهمة سوى قوة ورباطة جأش اللاجئين أنفسهم الذين ما زالوا يتحلون بالشجاعة والقدرة على الصمود، ويصفون هروبهم إلى بر الأمان، ويتكلمون بشجاعة عن انفصالهم عن أسرهم، ويخشون أن تلاحقهم الحرب. والأهم من ذلك كله، أنهم يؤكدون أملهم في السلام، حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. لذلك يظل الكثيرون منهم بالقرب من أوكرانيا. بل إن البعض منهم يعودون الآن، وحرصون على التواصل مع الأسرة وتقعد الممتلكات.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلم وأمن أوكرانيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا، وأوكرانيا وإيطاليا، وبولندا، وسلوفاكيا، والسويد إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيدة كليمنتس، نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة. تنضم السيدة كليمنتس والسيد فيتورينو إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كليمنتس.

السيدة كليمنتس (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي إلى مناقشة الحالة في أوكرانيا أمام مجلس الأمن بالنيابة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أنضم إليكم الليلة من هنغاريا، البلد الذي فر إليه نصف مليون أوكراني تقريبا، وهو جزء صغير من عدد يبلغ تقريبا ٥ ملايين شخص أجبروا على مغادرة بلادهم، بالإضافة إلى أكثر من ٧ ملايين شخص ما زالوا نازحين داخل أوكرانيا. وتقدر الأمم المتحدة أيضا أن هناك ١٣ مليون شخص آخرين في المناطق الأكثر تضررا، وكثير منهم غير قادرين على التحرك، ويصعب وصولهم بأمان لتلقي المساعدات. في وقت سابق من اليوم، كنت في الجمهورية التشيكية، وقبل ذلك كنت في النمسا، وما زال التعاطف والتضامن في هذين البلدين على نحو لم يسبق لهما مثيل، إلى جانب بلدان أخرى. وأمينتنا الوطيدة أن يمتد هذا التعاون أيضا إلى اللاجئين الآخرين الذين اقتلعوا من ديارهم والذين يجدون أنفسهم في هذه القارة غير قادرين على العودة وبجاجة إلى نفس الحماية والتضامن الدوليين.

وفي أوكرانيا، تشكل النساء والأطفال الغالبية العظمى من الأشخاص المتقنين، كما إن خطر العنف الجنساني والاتجار والاستغلال والاعتداء الجنسيين مرتفع. وترد بالفعل معلومات مستمدة من روايات متناقلة عن أشخاص يقدمون للنازحين وعودا مغرية بصورة يصعب تصديقها بتوفير العمل والإقامة ووسائل النقل. وتؤكد أولى حالات الاتجار التي تم تحديدها أن تلك المخاطر تتحقق. ونحن في المفوضية نعمل بما في ذلك مع منظمة السيد فيترينو، المنظمة الدولية للهجرة، لمنع مخاطر الاتجار هذه وتخفيفها والتصدي لها. وبالإضافة إلى تعزيز برامج مكافحة العنف الجنساني، نشرنا منسقين خبراء في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لدعم استجابة الحكومات. كما أقمنا شراكة مع اليونيسف لتوفير أماكن آمنة، تسمى "النقاط الزرقاء"، عند المعابر الحدودية الرئيسية ومراكز العبور والاستقبال لتوفير المعلومات والمساعدات المتخصصة للأمهات والمراهقين والأطفال وغيرهم من اللاجئين الضعفاء. وهذه هي المرة الأولى التي نفعل فيها ذلك في وقت مبكر جدا من الاستجابة لحالات الطوارئ، ونتوقع أنها ستكون واحدة من أفضل الممارسات مستقبلا. بيد أن ثمة دورا أقوى يتعين على الدول القيام به، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الاتجار. وندعوها إلى وضع حد لإفلات المتجرين من العقاب والمساعدة في تحديد احتياجات الحماية الدولية للناجين والأشخاص المعرضين للخطر، والأهم من ذلك كله، مضاعفة الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والتي تسمح للمعتدين باستغلال الفرص التي تتيحها الحرب.

وسنواصل عملنا لتقديم المساعدات المنقذة للحياة في أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، وشميا مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، يدرج جيران أوكرانيا على نحو متزايد اللاجئين في برامجهم التعليمية والصحية والاجتماعية الوطنية. وهذا النهج الشامل هو من دون استثناء أفضل طريقة للاجئين لمواصلة حياتهم في المنفى، وهو يتطلب المزيد من الدعم الدولي. ولكن لا يمكن لكومة من البطاطين ولا لمبلغ من المال ولا لكمية من الأدوية وقف الموت والدمار. والمعونة وحدها لن توقف فرار الناس بسبب الحرب ولن تمنحهم ما يريدونه ويحتاجون إليه حقا - السلام والأمان في الوطن وفرصة للعودة طوعا وبصورة مستدامة وآمنة.

ربما انضم البعض في المجلس إلى الإحاطة التي قدمها في الأسبوع الماضي منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث (انظر S/PV.9011) عندما وصف المشهد المروع في بوتشا وفي جميع أنحاء أوكرانيا، مع قصص مفعجة عن القتلى، وعن الذين حالفهم الحظ في الفرار، والذين تخلفوا عن الركب أو لديهم أحبائهم لا يزال مكان وجودهم مجهولا. وقد تكلم عن الظروف الإنسانية القاسية للمدنيين الذين أجبروا على تحمل قتال لا هوادة فيه، ولكن كذلك عن الجهود الدؤوبة التي يبذلها الكثيرون لإنقاذ الأرواح ومساعدة الناس في المناطق المحاصرة مثل ماريوبول.

وعندما زار المفوض السامي أوكرانيا قبل أسبوعين، تحدث مع الحكومة عن زيادة المساعدة النقدية لتصل إلى ٣٦٠ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة داخل البلد. وكذلك أعرب عن التزامنا بإتاحة خبرتنا في مجال المأوى لمساعدة من تضررت منازلهم وفي إصلاح مراكز الاستقبال. وتقوم المفوضية الآن بتوقيع اتفاقات مع ثلاث وزارات رئيسية في أوكرانيا للمضي قدما بهذا العمل دعما للحكومة، التي تقود ذلك الجهد بتصميم. وأود أن أكرر ما نقله المفوض السامي في ذلك الوقت، وهو أننا سنواصل توسيع نطاق مساعداتنا المنقذة للحياة للمشردين داخليا في جميع أنحاء أوكرانيا، وخاصة في الوسط والشرق، حيث يتكشف كابوس إنساني وحشي. وذلك الأمر لا يتطلب موارد فحسب، بل يتطلب كذلك إمكانية وصول بأمان ودون عوائق إلى المحتاجين، أينما كانوا في البلد، حتى يتمكنوا هم أيضا من الحصول على المساعدة التي تمس الحاجة إليها بأمان.

وأود أن أشدد على أنه حتى مع تحول التغطية الإخبارية إلى جوانب أخرى للنزاع، لا يزال الناس يفرون في يأس وخوف، لا من أوكرانيا فحسب، بل من بلدان أخرى مضطربة في جميع أنحاء العالم - اليمن وميانمار وإثيوبيا وسورية وفنزويلا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. والقائمة تطول. ونطلب من المجلس أن يواصل، حتى فيما نركز اليوم على أوكرانيا، النظر في احتياجات جميع اللاجئين من جميع أنحاء العالم. فكل الذين اقتلعوا من ديارهم يحتاجون إلى نفس التضامن ونفس التعاطف ونفس الحماية.

زرت بعض البلدان المجاورة مؤخرًا، رأيت الثمن الذي يدفعه المدنيين نتيجة للنزاع. فقد تضررت النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب، لأنهم جميعًا يمثلون فئة ضعيفة للغاية من الناس. ومن خلال تقييمنا وعملنا مع جميع وكالات الأمم المتحدة في أوكرانيا وشركائنا غير الحكوميين، حددنا مخاطر محددة للنازحين داخلها واللاجئين ومواطني البلدان الثالثة. وأود أن أسلط الضوء على بعضها اليوم.

أولًا، في حالات النزوح الجماعي، ينبغي أن نتوقع دائمًا أن يعاني حوالي ٣٠ في المائة من السكان من أثر نفسي سلبي ومشاكل في الصحة العقلية إلى حد ما. ولكن، مع استمرار الحرب وحتى اشتدادها، ستزداد الاحتياجات النفسية والاجتماعية بلا شك. ونحن نكثف جهودنا للتصدي لها في أوكرانيا وفي الدول المجاورة لها من خلال أنشطة تتراوح بين تدريب المستجيبين في الخطوط الأمامية على الإسعافات الأولية النفسية والاجتماعية إلى زيادة قدرة خطوطنا الساخنة القائمة، التي توفر الدعم النفسي والاجتماعي. وتحقيقًا لتلك الغاية، نستفيد من تعبئة الشتات الأوكراني في جميع أنحاء العالم.

ثانيًا، يظل يساورنا قلق خاص إزاء حالة النساء والأطفال الذين فروا من أوكرانيا وابتوا نازحين داخلها. ومما يؤسف له أن الاتجار بالأشخاص ظاهرة معروفة بالفعل في المنطقة. وكما لوحظ في الأزمات السابقة، فإن النزوح على نطاق واسع وتفرق شمل الأسر وتعطيل الحماية المدنية والشبكات المجتمعية يجعل السكان عرضة للعنف والاستغلال والانتهاك. ولذلك، فإنني أعتقد أن الإبلاغ عن حالات عنف جنساني، بما في ذلك عنف جنسي متصل بالنزاع، وبأعداد متزايدة، أمر يبعث على بالغ القلق.

ومن الضروري إنشاء آليات للإحالة وإقامة تعاون وثيق مع وكالات إنفاذ القانون لمنع عمليات الشبكات الإجرامية والاتجار والانتهاكات. ونعلم أن أكثر من نصف الأطفال في أوكرانيا قد سُردوا. والأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم معرضون للخطر بشكل خاص، ويجب تعزيز تدابير حمايتهم. وأحث البلدان المجاورة

وبينما سنواصل عملنا لتقديم المعونة، فإننا نحتاج أيضًا إلى أن يقوم المجلس بعمله. وعندما خاطب المفوض السامي هذه الهيئة آخر مرة (انظر S/PV.8504)، حذر من أنه من دون وضع حد فوري للقصف، كنا نخطط لمساعدة ما يصل إلى ٤ ملايين لاجئ. والآن، وبعد ثمانية أسابيع من النزاع، وصلنا إلى ٥ ملايين لاجئ والعدد في زيادة، ولكل واحد من هؤلاء الخمسة ملايين قصة فريدة من نوعها عن الخسارة والصدمة. ولذلك، فإننا ندعو جميع أعضاء المجلس مرة أخرى - ونعم، نحن ندرك الانقسامات العميقة - إلى تحية خلافاتهم جانبًا وإيجاد طريقة لإنهاء هذه الحرب المروعة التي لا معنى لها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة كليمنتس على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيتورينو.

السيد فيتورينو (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحة الفرصة للمنظمة الدولية للهجرة لمخاطبته اليوم.

كما قالت السيدة كليمنتس للتو، فإن أكثر من ١٢ مليون أوكراني ومواطن من بلدان ثالثة قد أُجبروا بالفعل على مغادرة منازلهم منذ بداية الحرب. ووفقًا للبيانات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فر ما يقرب من ٥ ملايين شخص من البلد. ووفقًا لأحدث تقييم أجرته مصفوفة تتبع النزوح في المنظمة الدولية للهجرة، فقد نزح ٧,١ مليون شخص آخر داخل أوكرانيا. وأمل أن أتمكن بحلول نهاية هذا الأسبوع من تزويد المجلس بإحصاءات عامة مستكملة، من خلال أدواتنا المتعلقة بالنزوح، عن حالات النزوح الجديدة والتنقل الثانوي وعن السكان الذين تقطعت بهم السبل، فضلًا عن الأعداد المتزايدة من الأشخاص العائدين إلى أوكرانيا ومن هم داخل البلد العائدين إلى مناطقهم الأصلية. غير أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا، حيث نتوقع زيادة في عدد الأشخاص النازحين، داخلها وخارجها. ولذلك، فإنني أناشد أطراف النزاع أن تقي بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين ومنازلهم وهياكلهم الأساسية المدنية. وعندما

وكما ذكرت السيدة كليمنتس من فورها، تجري الاستعدادات لزيادة تلك المساعدة بالتنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وحكومة أوكرانيا والسلطات المحلية. ومع ذلك فهناك حاجة ماسة إلى التمويل لذلك الغرض.

واستشرافا للمستقبل، نحتاج إلى السعي إلى فهم أفضل لنوايا الذين يفرون، والذين أُجبروا على مغادرة منازلهم، والذين انفصلوا عن أسرهم بسبب النزاع المستمر. وكثير من الناس، ولا سيما المشردين إلى البلدان المجاورة، على استعداد للعودة إلى أوكرانيا في أقرب وقت ممكن، ولكن عودتهم يجب أن تكون آمنة بالطبع. ونعمل مع الحكومة والسلطات المحلية لدعم المشردين داخليا وتحديد حلول آمنة ومستقرة لهم. وبالنسبة لمن غادروا البلد، سيكون من الأهمية بمكان التخطيط مسبقا والاستثمار من أجل كفالة حصول الجميع على الدعم والخدمات الكافية وتيسير إدماجهم الكامل في نظم التعليم والصحة وسوق العمل، وتوفير الفرص اللغوية والإسكان الاجتماعي وغير ذلك من أشكال الدعم الضرورية. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي توفير الحماية المؤقتة للأشخاص الفارين من أوكرانيا، وأكرر الإعراب عن استعدادنا لدعم تنفيذ ذلك الأمر التوجيهي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على التزامنا بالبقاء في أوكرانيا والبلدان المجاورة والقيام بمهامنا ودعم الشعب الأوكراني ومواطني البلدان الثالثة الذين تضرروا بشدة من الحرب وتقديم المساعدة لهم. وأود أيضا أن أكرر وأؤكد مجددا بقوة نداء الأمين العام المتكرر والعاجل جدا من أجل وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وقبل كل شيء من أجل السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيتورينو على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية ووزير الدفاع لجمهورية أيرلندا.

السيد كوفيني (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة ونائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

والبلدان التي تضررت من هذه الأزمة على ضمان تحديد هوية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الفارين من أوكرانيا وتسجيلهم على الفور. فهناك حاجة ماسة إلى تعاون دولي فعال لجمع شمل الأطفال مع مقدمي الرعاية وأسره.

ونشيد بجميع جيران أوكرانيا على ما أظهره من تضامن وانفتاح وعلى الجهود الهائلة التي بذلتها حكوماتهم ومنظمات المجتمع المدني والأفراد العاديون لدعم الأوكرانيين وأكثر من ٢١٨ ٠٠٠ من رعايا البلدان الثالثة الذين يصلون إلى حدودهم. ولكن على الرغم من الاستجابة الإيجابية الساحقة، فقد شهدنا للأسف حالات تمييز وعنف وكره للأجانب ضد مواطني بلدان ثالثة فارين من أوكرانيا. والتمييز على أساس العرق أو الإثنية أو الجنسية أو الوضع من حيث الهجرة غير مقبول في رأيي. ولذلك أدعو جميع الدول إلى كفالة توفير الحماية والمساعدة الفورية بطريقة غير تمييزية، وبخاصة عند نقاط العبور الحدودية.

ومن جانبنا، أنشأنا خطوطا هاتفية ساخنة لتقديم المعلومات والدعم للسكان المتضررين في أوكرانيا وبولندا ورومانيا وليتوانيا وسلوفاكيا. وأنشأنا أيضا آلية إحالة لتيسير الاتصال بين رعايا البلدان الثالثة والقنصليات المعنية، فضلا عن كفالة الدعم الآمن والكرام وغير التمييزي، وتبادل المعلومات والمشورة، والنقل، والعون الطبي، والمساعدة في عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

ونرى أن المشردين داخليا يميلون إلى الانتقال إلى المناطق الحضرية بحثا عن فرص عمل وخدمات اجتماعية محتملة. وستكون هناك حاجة ملحة إلى زيادة الخدمات والمساعدة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة في تلك المناطق، كما نعمل بتعاون وثيق مع وزارة السياسة الاجتماعية الأوكرانية. والحالة في شرق أوكرانيا من حيث الحصول على الغذاء والماء تثير قلقا بالغا. فمنذ أن بدأت الاستجابة للأزمة، حددنا المساعدات النقدية باعتبارها واحدة من أكثر الطرق جدوى وكفاءة وفعالية لمد يد العون للمحتاجين، سواء داخل أوكرانيا أو في البلدان المجاورة. وقد بدأت المنظمة الدولية للهجرة بالفعل في تقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض في أوكرانيا وفي بعض البلدان المجاورة لها.

الطاولة وحصلنا على الحق في أن نكون هنا. وقد فعلنا ذلك لأننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه على الرغم من كل عيوب المجلس الموثقة جيدا - وهناك الكثير منها - فإنه الحكم النهائي في مسائل الحرب والسلام. وقد عهد إلى هذه المجموعة المؤلفة من ١٥ بلدا بحماية الضعفاء والأبرياء ومحاسبة المعتدين، مهما كانت قوتهم. والأسلحة الوحيدة التي نمتلكها هي الدبلوماسية والحوار والحقائق والقيادة الجماعية، والأهم من ذلك، الالتزام المشترك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

هل علينا حقا أن نظل نكرر حول هذه الطاولة أن المدنيين الأبرياء ليسوا أبدا أهدافا مشروعة للحرب، وأنه يجب على جميع أطراف النزاع الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة والالتزام بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين؟ وتلك الالتزامات ليست اختيارية - وبخاصة بالنسبة لمن يتمتعون بامتيازات كافية للجلوس حول هذه الطاولة، والذين ينبغي أن يكونوا قدوة يحتذى بها. وخلال زيارتي إلى أوكرانيا، تحدثت معي الكثير من الناس عن الحاجة الملحة إلى المساءلة من أجل فضح أهوال ما حدث لهم، ويفضل أن يكون ذلك في محكمة قانونية. وفي جميع الحالات التي يحتمل أن تكون قد ارتكبت فيها جرائم حرب، يجب أن نكفل إجراء تحقيقات موثوقة وحسنة التوقيت، وتوثيق الأدلة توثيقا دقيقا، ودعم الشهود والضحايا والناجين. ولهذا السبب، التزمت أيرلندا بتمويل إضافي بقيمة ٣ ملايين يورو للمحكمة الجنائية الدولية الأسبوع الماضي. وبدون المساءلة والحقيقة، لا يوجد أمل في تحقيق السلام المستدام في أوكرانيا أو في أي مكان آخر.

لقد دفعت حرب روسيا الملايين من الأوكرانيين إلى ترك ديارهم، كما سمعنا للتو. وأصبح ما يقرب من ٥ ملايين شخص لاجئين، وأكثر من ٧ ملايين نازحين في أوكرانيا. لكن العواقب الإنسانية للحرب يشعر بها أيضا بعض الأشخاص الأضعف على كوكبنا على بعد آلاف الأميال من أوكرانيا. وتتضرر البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، وكذلك في أمريكا اللاتينية، بشكل متزايد من العواقب الاقتصادية الوخيمة لهذا النزاع. وارتفعت أسعار القمح والنفط بنسبة ٣٠٠ في المائة في الصومال، حيث نزح أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص

وإذ نجتمع بعد ظهر اليوم، فإننا نفعل ذلك في خضم هجوم متجدد تشنه القوات الروسية على شرق أوكرانيا - في ظل المزيد من إراقة الدماء، والمزيد من مشاهد القتل، والمزيد من التجاهل لأرواح المدنيين، والانتهاكات الصارخة المستمرة لميثاق الأمم المتحدة.

لقد سافرت إلى كييف يوم الخميس من الأسبوع الماضي. وفعلت ذلك لأنني أردت أن أرى الحالة في الميدان بأب عيني، وأن أعرب عن تضامن أيرلندا مع أوكرانيا وشعبها. وما رأيته كان صادما جدا. وخلال زيارتي، ذهبت إلى بوتشا. وإلى ما قبل شهرين، كانت مدينة ممتعة وناشطة بالحياة، ومكانا يمكن للكثيرين منا حول هذه الطاولة أن يتخيّلوا العيش فيها بسعادة. وهي الآن في حالة خراب، تفوح منها في الهواء رائحة المباني والجثث المحترقة. وقد اسودت واجهات مئات المنازل العائلية والمتاجر وغيرها من البنى التحتية المدنية وتعرضت للحرق والنهب ولحقت بها الأضرار، وفي بعض الحالات دمرت تدميرا كاملا. وتقف سيارات العائلات مليئة بقنوب الرصاص، وزجاجها الأمامي محطم، ولا تزال بقع الدم واضحة عليها.

ولدي من الخبرة ما يكفي لأدرك الفرق بين الحقيقة والدعاية المنظمة عندما أراها. ولم يكن هناك شيء ملفق حول ما شاهدته. ووقفت على حافة إحدى المقابر الجماعية، حيث استمر عمل استخراج الجثث بعناية. وفي تلك المرحلة، تم التعرف على هوية ٥٠٣ مدنيين وأربعة جنود فقط. وهؤلاء الرجال والنساء والأطفال ليسوا مقاتلين، ومع ذلك يبدو أنهم قتلوا عمدا بطريقة وحشية - وفي بعض الحالات، بعد تعرضهم للتعذيب. وفي جميع أنحاء أوكرانيا، رأينا أسلحة متفجرة، بما في ذلك الذخائر العنقودية المحظورة، تستخدم في مناطق مأهولة بالسكان ضد البنية التحتية المدنية. وتشهد على ذلك الخسائر التي لحقت بالمنازل والمستشفيات والمدارس. وهي تتم عن تجاهل تام من جانب القوات الروسية للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. ولا يمكن أن يكون هناك طمس لهذا الواقع بالمعلومات المضللة.

أيرلندا بلد صغير. ونحن لسنا عضوا في أي تحالف عسكري وبالتأكيد لسنا قوة عظمى، لكننا قاتلنا من أجل شغل مقعد على هذه

داخل البلد. لقد أجبر المدنيون في شرق أوكرانيا على الفرار غربا من أجل الحصول على حماية أكبر. وفي ذلك الصدد، نشجبت الهجوم الذي وقع اليوم على لفيف، المدينة التي استقبلت مئات الآلاف من النازحين. وبعد مرور شهرين تقريبا على بدء هذه الحرب، وكما أخبرنا مقدمو الإحاطات اليوم، خلفت هذه الحرب أكثر من ٧ ملايين نازح ونحو ٥ ملايين لاجئ، ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال الذين يتعرضون لجميع أنواع الانتهاكات. وكما هو الحال في أي نزاع، فإن خطر العنف الجنسي والاتجار بالبشر مرتفع، ولكن العمر والجنس السائدين للأشخاص الفارين في حالة أوكرانيا ضاعفا تلك المخاطر.

وتطرح الحالة على أرض الواقع تحديات لوجستية وإحصائية معقدة لجمع معلومات دقيقة عن أعداد النساء والأطفال الذين وقعوا ضحايا للمتجرين. ولكن على الرغم من أن هذه الأرقام كبيرة جدا، فإن الأمر الأهم هو كل شخص معرض لخطر أن يستغله مجرمون انتهازيون يستفيدون من ضعفهم كونه لاجئين أو مواطنين في بلدان ثالثة. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ كل التدابير المتاحة له لمنع حدوث ذلك.

وبالنظر إلى هذه الحالة، نعترف بجهود مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والوكالات الأخرى في الميدان التي يمكنها، بالعمل مع السلطات الوطنية في أوكرانيا والبلدان المجاورة، أن تتصدى لذلك التهديد. ونود بصفة خاصة أن ننوه بالجهود التي تبذلها الوكالات في مجال الصحة العقلية والدعم الاجتماعي. إن مراكز حماية الأطفال والأسر، مثل مراكز اليونيسيف للدعم "Blue Dots"، وحملات مثل "ابق آمنا"، التي تهدف إلى حماية أي شخص يحتاج إلى مساعدة متخصصة، تستحق الثناء لأنها حيوية وفي كثير من الحالات خيار الدعم الوحيد لهؤلاء الأشخاص.

وتود المكسيك مرة أخرى أن تعرب عن تقديرها لتضامن جيران أوكرانيا، الذين رحبوا بملايين اللاجئين ويدعمون جهود اليونيسيف الرامية إلى تعزيز نظم الحماية للبنين والبنات. ونود أيضا أن نشدد مرة أخرى على أهمية تعاون البلدان المضيفة من أجل مكافحة الاتجار والانتهاكات. ومن بين الصور المروعة التي تركها لنا النزاع، تبرز صور التمييز والعنف وكره الأجانب ضد مواطني البلدان الثالثة. وفي

بالفعل بسبب الجفاف. ويمكن أن تستنفد احتياطيات القمح في فلسطين في أقل من ثلاثة أسابيع. وكما قال الأمين العام بوضوح شديد، لا يمكن لأضعف الناس في جميع أنحاء العالم أن يعتبروا أضرارا جانبية في كارثة أخرى لا يتحملون أي مسؤولية عنها. ولا يمكن لأيرلندا أن تظل صامتة، ولن تظل صامتة، بينما تستمر هذه الحرب الطائشة والمدمرة، ولا ينبغي لأي عضو في مجلس الأمن أن يفعل ذلك.

وكما كان الحال في ٢٥ شباط/فبراير، كذلك هو الحال اليوم. فهذه حرب اختيرت. ويمكن أن تنتهي على الفور إذا قرر الرئيس بوتين ذلك. ومع ذلك، فإننا نشهد بدلا من ذلك هجوما متجددا ومتوسعا في شرق أوكرانيا. وهذا جنون، سيحكم عليه التاريخ بقسوة شديدة. علينا أن نجد طريقة لوقف هذه الحرب. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية فريدة عن القيام بذلك. وأود أن أدعو روسيا اليوم مباشرة - إلى الموافقة على وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، والالتزام بالمفاوضات، واحترام ميثاق الأمم المتحدة. ونعلم أنه تم إحراز بعض التقدم في اسطنبول بين الطرفين الرئيسيين. ومن الواضح أن هناك أساسا لاتفاق سلام. ويحسب للرئيس زيلينسكي أنه ظل منفتحا على الحلول الدبلوماسية في مواجهة العدوان والوحشية ضد شعبه.

وأسمع سردا، من جهات كثيرة جدا، مفاده أن السلام لن يكون ممكنا إلا بعد معركة دونباس. ولا يمكنني أن أقبل هذا المنطق، المنطق الذي يؤدي مباشرة إلى مزيد من الموت، والمزيد من المعاناة، والمزيد من النزوح. يجب على مجلس الأمن أن يتحدى ذلك التفكير اليوم وكل يوم. ويجب أن نطالب بالمزيد.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة كيلي كليمنتس، نائبة مفوض الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والسيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، على إحاطتهما. وأود أيضا أن أنوه بحضور وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا، الذي استمعنا إليه من فورنا باهتمام ورحب به في هذه الجلسة. وطلبت المكسيك وفرنسا عقد هذه الجلسة في ضوء العواقب الإنسانية العديدة للنزاع الأوكراني، ولا سيما النزوح الجماعي للأشخاص إلى البلدان المجاورة وتشريد آخرين إلى أماكن أكثر أمنا

ترحب فرنسا بالتضامن الذي أبداه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والدول الأوروبية الأخرى مثل مولدوفا. لقد مكن تفعيل توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالحماية المؤقتة من تقديم المساعدة السريعة والفعالة للفارين من الحرب. ونتيجة لذلك يمكن للاجئين داخل الاتحاد الأوروبي الحصول على التعليم والرعاية الطبية والوصول إلى سوق العمل. ونرحب أيضا بالإجراءات التي اتخذتها المنظمة الدولية للهجرة في تقديم المساعدة وتنظيم عودة رعايا البلدان الثالثة بمن فيهم رعايا الدول الأفريقية. ومن الضروري تكثيف الجهود لتحقيق تلك الغاية.

ويجب علينا أيضا تعزيز جهودنا لمكافحة الاتجار بالبشر حيث تشكل النساء والأطفال ٩٠ في المائة من المشردين، الآلاف منهم ضعفاء وغير مصحوبين بذويهم.

ويواصل الجيش الروسي قتل المدنيين بمن فيهم الأطفال والعاملون في المجالين الإنساني والطبي والصحفيون منذ ما يقرب من شهرين. كما دمرت المدارس ومرافق المياه. ولم يعد بإمكان نحو ١,٤ مليون شخص الحصول على المياه في شرق أوكرانيا. وتُستهدف المستشفيات والمدارس أيضا. وأكدت منظمة الصحة العالمية وقوع ١٣٦ هجوما على منشآت طبية. وأذكر بأن قتل الأطفال وتشويههم، فضلا عن الهجمات على المدارس والمستشفيات، من بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في أوقات الحرب.

ولن تمر هذه الجرائم بدون عقاب. لذلك فإن فرنسا ملتزمة التزاما راسخا بالعمل مع أوكرانيا والمحاكم الوطنية والدولية خاصة مع المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا لتلك الغاية. وفي أعقاب الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبت في بوتشا نشرت فرنسا فريقا تقنيا لتوفير الخبرة في مجال تحديد الهوية وجمع الأدلة. ونؤيد لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان لإثبات الحقائق.

وندعو روسيا إلى احترام الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية ووقف حربها العدوانية ضد أوكرانيا. وما تزال الأولوية تتمثل في الوقف الفوري للأعمال العدائية والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. كما تظل حماية المدنيين واجبا مطلقا. ويجب ضمان وصول المساعدات

الحالات الحرجة التي تكون فيها حياة الناس على المحك، لا يوجد مبرر للتمييز ضد أي شخص أو رفضه بسبب عرقه أو دينه أو نوع جنسه أو جنسيته أو وضعه كمهاجر. ونؤيد النداء الجديد للأمين العام من أجل هدنة إنسانية للسماح للمدنيين الأكثر تعرضا للإصابة بالانتقال إلى أماكن أكثر أمنا، ونصر على ضرورة التحقيق في أي حادث ينتهك حقوق اللاجئين. وفي الختام، أود أن أدلي ببضعة تعليقات ختامية.

أولا، لا يزال أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العاملين في المجال الإنساني يتمثل في مشكلة الوصول إلى المحتاجين. ولذلك، من الحيوي كفالة الوصول الآمن ودون عوائق، ونحث جميع الأطراف على تيسير ذلك فوراً.

ثانيا، لا يمكن أن تمر التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني دون عقاب. ومن الأهمية بمكان أن يعمل مجلس الأمن على كفالة احترام الأطراف للقانون الدولي والإصرار على إجراء التحقيقات ذات الصلة وتفعيل آليات التماس العدالة المتاحة لنا. وأخيرا، نكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية الخطيرة هو وقف الأعمال القتالية. وتدعو المكسيك مرة أخرى إلى إنهاء الحرب ودعم السلامة الإقليمية لأوكرانيا وفقا لحدودها المعترف بها دوليا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة كليمنتس والسيد أنطونيو فيتورينو على إحاطتهما، وأن أشيد بالعمل المتميز الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية في أوكرانيا والبلدان المجاورة له. ويمكنهم مواصلة الاعتماد على دعمنا الكامل.

ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة اللاجئين والترحيب بهم، دون أي تفرقة أو تمييز. وأجبر أكثر من ربع السكان الأوكرانيين على الفرار. واضطر ما يقرب من ٥ ملايين شخص إلى التماس اللجوء في البلدان المجاورة. إن العدوان الروسي المستمر سيستمر حتما في التأثير على تشريد الناس.

والعاملون في المجال الإنساني حاضرون في الميدان في كل من أوكرانيا والبلدان المضيفة ويسعون إلى تقديم المساعدة الحيوية إلى المحتاجين إليها من خلال توفير خدمات الرعاية الأساسية والمتخصصة بما في ذلك الرعاية الصحية العقلية والنفسية، فضلا عن مختلف أنواع المساعدة الموجهة نحو تيسير إجراءات التسجيل وتعليم الأطفال وعمالة اللاجئين.

ونعرب عن دعمنا للعاملين في المجال الإنساني وعن خالص تقديرنا لجهودهم وجهود البلدان المضيفة. وأشيد بعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وبدون هذه المساعدة القيمة ستكون الحياة اليومية للكثير من اللاجئين أسوأ بلا شك. لذلك نكرر نداءنا إلى البلدان المضيفة لمساعدة جميع الفارين من القتال دون تمييز فيما يتعلق ببلد المنشأ لأن جميع هؤلاء الناس يعيشون في خوف وضيق الأمر الذي لا يسمح بأي تحيز.

قبل بضعة أيام اجتمع مجلس الأمن للنظر في الادعاءات المتعلقة بالجرائم الجنسية واستغلال النساء والأطفال وخطر الاتجار بالبشر (انظر S/PV.9016). وأصبح من الشائع أن تسعى شبكات الاتجار شأنها شأن النسور في ساحة المذبحة إلى الاستفادة من محنة الضعفاء والمحتاجين إلى الحماية. ونذكر جميعا مثل هذه القصص الفظيعة في النزاعات السابقة التي ينبغي أن تزيد من يقظتنا لضمان وضع حد للشبكات الإجرامية المنظمة التي تستفيد من الاضطرابات التي نواجهها سواء في أوكرانيا أو في البلدان المضيفة.

وهناك روايات كثيرة عن ضحايا الاغتصاب وحالات استغلال الأطفال الضعفاء وغير المصحوبين بذويهم الذين يلتقطونهم من الطرق أثناء فرارهم. وإذا تبينت صحة هذه التقارير فإنها ستكون انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة وقرارات المجلس المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع لا سيما القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) التي تعزز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى هدنة إنسانية مدتها أربعة أيام تبدأ يوم الخميس المقبل.

إن العالم بأسره ويتأثر بهذه الحرب التي تهدد بدفع ما يصل إلى ١,٧ مليار شخص أي أكثر من خمس سكان العالم نحو الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وإذ نحتفل في الأيام المقبلة بافتتاح مؤتمر سان فرانسيسكو قبل ٧٧ عاما، ستواصل فرنسا العمل مع شركائها لضمان احترام ميثاق الأمم المتحدة ودعم أوكرانيا والشعب الأوكراني.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة كليمنتس ممثلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسيد أنطونيو فيتورينو ممثل المنظمة الدولية للهجرة على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وأرحب بحضور معالي السيد سايمون كوفيني وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا.

يوما بعد يوم تسفر الحرب عن خسائر فادحة. وتشير التقديرات إلى أن آفة الفارين من الحرب قد أثرت على حوالي ١٢ مليون شخص منذ بداية الأعمال العدائية. ويبلغ عدد اللاجئين حاليا حوالي ٥ ملايين لاجئ معظمهم من النساء والأطفال اللاجئين إلى بولندا وغيرها من البلدان المجاورة. ومن بين هؤلاء اللاجئين هناك أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ من مواطني البلدان الثالثة بمن فيهم الأفارقة الذين كثيرا ما يكون النزوح الجماعي بالنسبة لهم أكثر صعوبة بسبب التمييز السخيف. ولم نتوقف عن دعوة البلدان المجاورة إلى النظر في حالة هؤلاء الناس الذين شأنهم شأن ضحايا الحرب الآخرين لا يقلون استحقاقا للتعاطف والإغاثة الممنوحين للمدنيين الآخرين الفارين من الحرب.

ولا تزال الحالة الإنسانية تبعث على القلق الشديد. إن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية مدمرة بشكل خاص وتؤثر على إمدادات الخدمات العامة الأساسية مثل المياه والكهرباء والغاز مما يؤدي إلى مخاطر صحية.

وفي الوقت نفسه فإن القدرات المضيفة لهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بالكاد تلبى الاحتياجات المتزايدة باستمرار بسبب استمرار القتال وتقلّ الناس.

إن وحشية هذه الأزمة السريعة التطور وحجمها الهائل يعرضان المدنيين لخطر كبير ويتطلبان استجابات وقائية بمستويات غير مسبوقة - من المجتمعات المحلية والمناطق التي تستقبل المشردين داخليا واللاجئين إلى المنظمات الإنسانية الدولية والعديد بينهم. ويجب على جميع البلدان التي تستقبل النازحين أن تضمن تحديد هويتهم وتسجيلهم فورا وأن تتخذ تدابير لحمايتهم من المزيد من المخاطر والأذى.

تمثل النساء والأطفال ٩٠ في المائة من جميع الذين فروا من أوكرانيا. ولذلك يجب أن تكون الاستجابة مراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية وأن تكون مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المتميزة، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال غير المصحوبين بذويهم، الذين هم في غاية الضعف. ويجب أيضا أن يكون الحصول على التعليم والخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، أولوية عليا. إن النرويج معجبة بقدرة شعب أوكرانيا على الصمود. ولا تزال الخدمات المحلية والمجتمعات المحلية والمستجيبون - حتى المتضررون من النزاع - يخدمون المحتاجين. ونشيد بالاستجابة التي تقوم بها المنظمات الإنسانية المحلية والدولية. ومع تزايد الاحتياجات، يجب أيضا زيادة الجهود لتعزيز الاستجابة والانخراط مباشرة مع الأشخاص المتضررين.

وما زلنا ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ومن دون عوائق إلى المحتاجين. ونشيد أيضا بكرم الضيافة والتضامن اللذين يبديهما جيران أوكرانيا، ونشجع البلدان على إبقاء حدودها مفتوحة أمام جميع الذين يلتمسون الحماية، بدون تمييز.

روسيا وحدها هي المسؤولة عن الحرب في أوكرانيا وعن عواقبها العالمية المدمرة. نحن ندرك تماما الأثر السلبي للحرب على تكلفة الأغذية الأساسية والأسمدة والطاقة في جميع أنحاء العالم وكيف تؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي والاحتياجات الإنسانية. يمكن لروسيا أن تختار وقف هذه الحرب - لإنهاء العدوان على جارتها. هذا هو السبيل الوحيد لإنهاء الكارثة الإنسانية في أوكرانيا وخارجها.

يدين بلدي جميع الهجمات على النساء أو الأطفال أو المدنيين غير المشاركين في الأعمال القتالية. وبالمثل يكرر بلدي نداءه بالشروع في إجراء تحقيق مستقل ونزيه لإثبات الحقائق وتحديد الجناة.

ونكرر أيضا نداء غابون بوقف الأعمال العدائية. لقد حان الوقت لوقف القتال كما حان الوقت لإسكات الأسلحة. وحان الوقت أيضا لكي تؤدي الدبلوماسية دورها علنا وأن تضع حدا لمعاناة الأبرياء وقتلهم.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على توضيحهما للعواقب الإنسانية المدمرة للعدوان الروسي على أوكرانيا.

ونشعر بالأسف للهجوم الروسي المستمر في دونباس واستمرار الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية في جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك المناطق الحضرية. لقد تسببت روسيا في كارثة إنسانية عمدا، خاصة في ماريوبول، حيث ظل المدنيون محاصرين في الأقبية لأسابيع دون طعام وماء وكهرباء وأدوية وغيرها من الضروريات الأساسية. وفي الوقت نفسه تواصل روسيا تنفيذ هجمات صاروخية على كييف ولفيف ولم يعد هناك أحد في مأمن في أي جزء من أوكرانيا.

وكما سمعنا اليوم فر ١٢ مليون أوكراني الدولي من ديارهم حتى الآن. وبوصفهم مشردين داخليا أو لاجئين فإنهم يواجهون خطرا متزايدا من أعمال العنف الجنسي والجسدي والاتجار والانتهاكات والصدمات النفسية الاجتماعية وتشتت الأسر. وتحمل روسيا وحدها المسؤولية عن خلق هذا الوضع. ويجب وقف جميع الهجمات الروسية على المدنيين. ويعتبر غزو روسيا انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونرحب بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المحتملة التي بدأها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن إنشاء لجنة تحقيق للتحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في العدوان على أوكرانيا. يجب أن تكون هناك مساءلة. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. اختارت روسيا التسبب في أكبر أزمة إنسانية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وتكرر النرويج دعوة الأمين العام إلى هدنة إنسانية للسماح بمرور آمن للمدنيين وإيصال المعونة الإنسانية المنقذة للحياة.

العملية العسكرية الخاصة الروسية. واليوم، لا يفضل زملاؤنا الغربيون التغاضي فحسب عن المعدل المتزايد للهجرة من أوكرانيا في السنوات الأخيرة، كما ذكرت، ولكن أيضا عن الفساد المذهل، وتزايد جرائم القتل السياسية، التي ظل معظمها من دون عقاب، والقمع غير المسبوق لزعماء المعارضة، والإغلاق الجماعي لوسائل الإعلام المعارضة، على سبيل المثال لا الحصر.

إن الذين يلومونا على انتهاكات حقوق الإنسان لا يتذكرون الاضطهاد غير المسبوق للغة الروسية وأولئك الذين يتحدثون بها في ذلك البلد. من المفهوم أنه عند الإشادة بأوكرانيا، من المحرج الحديث عن موقع ميروتقوريتس الإلكتروني، الذي لا يزال يعمل وينشر علنا البيانات الشخصية للأوكرانيين والأجانب المزعجين الذين ينتقدون نظام الميدان. وبعض الذين تتعرض حياتهم للخطر جراء ذلك هم من القصر. ولم يعلق أي من زملائنا الغربيين على تلك الظاهرة المشينة. من خلال رسم صورتهم للعالم، يسعون جاهدين لتقديم أوكرانيا كحمل أبيض وديع. ولا تشمل هذه الصورة حرب نظام كييف المستمرة منذ ثماني سنوات على المدنيين في شرق بلده أو سنواته العديدة من تخريب اتفاقات مينسك. إنهم ببساطة يحاولون نسيان ذلك ويحضون الآخرين على أن يحذوا نفس الحذو تحت تهديد العقوبات والابتزاز السياسي والاقتصادي المباشر.

وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء الأشخاص، بتصويرهم لما حدث في ٢٤ شباط/فبراير على أنه "عدوان روسي غير مبرر وغير مسبوق" أو "حرب اختيار"، يتظاهرون نفاقا بأنه لم يحدث شيء أكثر فظاعة في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتناسون مئات الآلاف من ضحايا المغامرة العسكرية للدول الغربية منذ الحرب الباردة - في أفغانستان والعراق ويوغوسلافيا وليبيا. في الآونة الأخيرة بالأمس، عمم زملاؤنا السوربيون رسالة في مجلس الأمن حول العواقب المروعة للتدمير الأمريكي لمدينة الرقة في عام ٢٠١٧. لقد أصبحت تلك العملية مرادفا للعمل اللاإنساني، مما أدى إلى محو المدينة عمليا من على وجه الأرض، هي وسكانها.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحيط علما بالأراء التي أعربت عنها السيدة كيلي كليمنتس، نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة.

لقد سمعنا العديد من الاستنتاجات المثيرة للقلق والأرقام المرعبة في بيانها. وفي ذلك السياق، يجب أن نتذكر أن الاتحاد الروسي واجه عواقب تدهور الحالة في أوكرانيا مباشرة بعد الانقلاب المناهض للدستور هناك في شباط/فبراير ٢٠١٤. بمجرد أن أظهرت السلطات القومية وجهها الحقيقي من خلال إطلاق العنان لحرب ضد اللغة الروسية ثم القيام بالتدمير المادي لسكانها في الشرق، تدفق على روسيا سيل من اللاجئين الفارين من الفوضى الناجمة عن انقلاب الميدان. ووفقا للتقارير الرسمية، منذ عام ٢٠١٤ وحده، تقدم ما لا يقل عن ١,٧ مليون شخص بطلب للحصول على الجنسية الروسية أو وضع اللجوء أو اللجوء المؤقت في بلدنا. وبعد القصف المكثف على دونباس من قبل الجانب الأوكراني عشية بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة، زاد هذا التدفق بشكل كبير، بما يصل إلى ٨٦٣ ٠٠٠ شخص. وبعبارة أخرى، لجأ ما لا يقل عن ٢,٥ مليون أوكراني إلى روسيا منذ انقلاب الميدان. وبالمناسبة، فإن الهجرة الجماعية للأوكرانيين من بلدهم ليست بالأمر الجديد على تلك الدولة. وفقا لوزارة المالية الأوكرانية، انخفض عدد سكان البلد بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٢١ بمقدار الربع - من ٥٤ إلى ٤١ مليون شخص. وفي الوقت نفسه، وفقا لمعهد بتوخا للديموغرافيا والدراسات الاجتماعية التابع للأكاديمية الوطنية للعلوم في أوكرانيا، كان هناك في عام ٢٠٢١ عدد أقل من الأوكرانيين - ٣٨ مليون شخص. ومن الجدير بالذكر أنه - وفقا للمعهد نفسه - غادر ٣ ملايين أوكراني للعمل الموسمي.

أنا لا أقدم هذه الأرقام للتقليل من حجم تحديات الهجرة التي تواجهها أوكرانيا وجيرانها اليوم. أود فقط أن أختلف في الرأي مع محاولات محو تاريخ أوكرانيا ما بعد الاتحاد السوفياتي، وغض الطرف عن جميع مشاكلها والبداية في إحصاء المشاكل فقط من بداية

وبالإضافة إلى ذلك، فإن زملائنا البرغامتيين من الولايات المتحدة، الذين لا توجد لديهم ذرة ضمير، يحاولون الآن جني أقصى قدر من الأرباح الاقتصادية، وذلك بدفع الأوروبيين إلى فرض جزاءات اقتصادية متزايدة الصرامة. وتعتزم واشنطن، التي ستعاني أقل معاناة في ظل ذلك السيناريو، أن تجعل الدول الأخرى تدريجياً مدمنة على منتجاتها من الغاز. فماذا لو كان الغاز الطبيعي المسال الأمريكي أعلى بكثير من الغاز الروسي؟

بيد أن هذه "ذرات حرية"، على حد تعبير مسؤول أمريكي، سيدفع ثمنها الأوروبيون لا الأمريكيون. إن الاقتصاد الروسي، كما هو معروف جيداً، يسير على ما يرام في ظل هذه الظروف من ضغوط الجزاءات، حيث يجد في ظل هذه الظروف الجديدة مجالات جديدة للتنمية وشركاء جدد موثوقين. والبلد الوحيد الذي يخسر من جميع النواحي نتيجة للوضع هو أوكرانيا، ومع ذلك يبدو أن سلطات كييف لم تلاحظ ذلك أو ربما تفضل عدم ملاحظة ذلك.

غير أن الأوكرانيين العاديين يعانون من تلك الجزاءات على نحو متزايد، إذ أنهم لم يواجهوا منذ بداية العملية العسكرية الخاصة إرهاباً أو قصفاً من جانب الجيش الروسي، على عكس ما يقوله مروجو الدعاية الأوكرانيين أن الغربيون، وإنما العداء الوحشي ضد شعبهم وعدم الاكتراث بهم من جانب النازيين الجدد والمتطرفين الأوكرانيين الذين يسعون إلى النجاة بأنفسهم بأي ثمن.

وبمرور كل يوم هناك المزيد والمزيد من الأدلة على استخدام المدنيين كدروع بشرية وعلى القصف العشوائي للمناطق السكنية في مدنهم من أجل إلقاء اللوم على العسكريين الروس، فضلاً عن الاستقراوات المشيئة، المستوحاة من غوبلز، والتي شهدناها في بوتشا وكراماتورسك وفي مستشفى الولادة وفي مسرح ماريوبول.

وليس من الممكن إخفاء الحقيقة في ذلك الخصوص، كما لا يمكن إخفاء حقيقة أن الجيش الأوكراني يستخدم الذخائر العنقودية المحظورة في قصف المباني السكنية. مثلاً، قد استهدفت الذخائر العنقودية في هذا الصباح غولوفتشينو في مقاطعة بيلغورود التابعة

واليوم، لا يحاولون إعادة كتابة التاريخ الحديث بعدسة معادية لروسيا فحسب، بل يشجعون السفسطائية الجامحة لبعض جيراننا في أوروبا الشرقية بخصوص دور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تحرير أوروبا والعالم، ككل، من الفاشية. يبدو أنه من الأسهل عليهم تجاهل المظاهر الفظيعة للنازية الجديدة في أوكرانيا، التي يشكل إخلاؤها من النازية أحد أهداف عملياتنا العسكرية. وذلك ضروري لكفالة ألا يكون هناك تهديد مرة أخرى أبداً - لا لسكان جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية فحسب، بل ولروسيا والأوكرانيين أنفسهم، الذي أصبحوا رهائن في أيدي تلك السلطات - من أراضي هذه الدولة.

ولا يسعني إلا أن ألاحظ أن شواغل زملائنا الغربيين بشأن أوكرانيا والأوكرانيين قصيرة النظر وأنانية تماماً. إنهم بحاجة إلى أوكرانيا والأوكرانيين اليوم فقط كوقود لحربهم غير المباشرة مع روسيا "حتى آخر أوكراني". وفي الوقت نفسه، فإنهم يضعون مصالحهم الخاصة في الصدارة.

على سبيل المثال، يبدي مصنعو الأسلحة في الدول الغربية توقعهم، ويحسبون أرباحهم من زيادة أوامر الدفاع. بعد الأسبوع الأول من الأعمال العدائية في أوكرانيا، ارتفعت قيمة سهم، منتج الأسلحة البريطاني، الشركة البريطانية للمنظومات الإلكترونية وصناعات الفضاء والطيران (BAE Systems)، بنسبة ٢٤ في المائة، وارتفعت قيمة سهم شركة تاليس المحدودة للدفاع الجوية، وهي شركة منتجة للمنظومات المضادة للدبابات والمضادة للطائرات، بنسبة ٤٢ في المائة. وقد شهدنا نفس الاتجاهات مع صناعة الحرب في الولايات المتحدة. ومن الواضح أن هذا يروق لأعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي من أوروبا الشرقية الذين ما فتئوا يفكرون منذ فترة طويلة في كيفية تخليص أنفسهم من الأسلحة السوفياتية المتقدمة. والآن، يعدون بتوفير أسلحة حديثة من عند الحلف، ولكنهم يتخلصون بكل سرور من عربات لم تعد صالحة للتشغيل بإعطائها إلى أوكرانيا، لأنهم يعرفون أن الجيش الروسي سيسحق ويمحق تلك القطع الحربية التي لم تعد تعمل ولن يضطروا بعد الآن إلى التفكير في كيفية التخلص منها.

الخاصة في ماريوبول مطالبين بتسليمهم مفاتيح المركبات. وعندما رُض طلبهم، هددوا الموظفين بالسلح، وحصلوا في نهاية المطاف على ثماني مركبات تابعة للمنظمة، بما في ذلك مدرعات. وعُثر في نهاية المطاف على إحدى هذه المركبات على بعد ٥ كيلومترات من مكاتب بعثة الرصد الخاصة في سوق كيروف بمدينة ماريوبول. وكان من الواضح أنها استُخدمت في أعمال قتالية. ولم يجر مطلقاً إعادة أي من تلك المركبات إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ووجهت تهديدات مماثلة ضد موظفي البعثة في سيفيرودونيتسك وأخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس. وكانت قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على علم بذلك الأمر ولكنها فضلت إخفاء هذه الحقيقة حتى اللحظة الأخيرة. وتقوض هذه المعلومات الثقة في أي منظمات دولية يشكل ممثلو البلدان الغربية غالبية مسؤوليها.

ولن أخفي حقيقة أن الدعوات إلى السلام ووقف إطلاق النار في ظل هذه الظروف تبدو كاذبة وغير مخلص، وهي في الممارسة العملية لا تشير إلا إلى تطُّع إلى إيجاد متنفس للقوميين والمتطرفين في كريف لإعادة تجميع صفوفهم والحصول على المزيد من الطائرات المسيرة والقذائف الموجهة المضادة للدبابات ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة، مع القيام في الوقت نفسه بالمزيد من الاستفزازات اللانسانية ونشر المزيد من المعلومات الكاذبة عن الأعمال المزعومة للجنود الروس. وسوف نُميز بوضوح بين هذه النداءات التكتيكية لحفظ السلام الزائفين، وبين النية الحقيقية لمساعدة أوكرانيا على اتباع مسار العمل الصحيح الوحيد الذي طال انتظاره.

وكلما أسرع الأوكرانيون في القيام بذلك، خلافاً لميول أولئك الذين يحرضونهم - أولئك الذين يرغبون في الاستفادة من المأساة التي تتكشف منذ عام ٢٠١٤، بما في ذلك قيادة الاتحاد الأوروبي التي أسقطت قناعها - كان ذلك أفضل لهذا البلد لأن هدف العملية العسكرية الخاصة لتحرير دونباس، والتي تهدف إلى تجريد أوكرانيا من السلاح واجتثاث النازية منها والقضاء على التهديدات الناشئة من المنطقة ضد الاتحاد الروسي، سيتحقق حتماً بطريقة أو بأخرى.

للاتحاد الروسي، حيث لا توجد مرافق عسكرية. وقد تم توثيق تلك الأحداث رسمياً وجرى تسجيل جميع الأدلة ذات الصلة. ومع ذلك، ولسبب ما، لا نرى أي استعداد من جانب زملائنا الغربيين لإدانة تلك الجريمة البشعة وانتهاك المتطرفين لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وبعد شهر من حصار مصنع آزوفستال، أعلن هؤلاء المتطرفون والنازيون الجدد فجأة أنه كان هناك مدنيون داخل المصنع طوال ذلك الوقت، على الرغم من أنهم لم يقفوهوا بكلمة واحدة عن ذلك حتى يوم أمس. ولم يذكروا قط أي مدنيين في الواقع، حتى عندما تحرك مئات الأفراد العسكريين الذين كانوا محاصرين للاستسلام. وبهذه الطريقة، فإنهم قد كشفوا الحقيقة مرة أخرى: فلم يكن المدنيون في ذلك المرفق موجودين هناك إلا لاستخدامهم كدروع بشرية. وهناك العديد من هذه الأدلة التي لن نتوانى عن تزويد المجلس بها.

ولكن هل سيرغب الأعضاء في سماع هذه الحقائق؟ لقد حرصوا على مدى ثماني سنوات على تجاهل موت المدنيين في دونباس - نساء وأطفالاً وشيوخاً - وبالتالي لدينا شكوك في ذلك الصدد. ولكننا لا ننفذ هذه العملية الخاصة، منتظرين منهم تفهما أو دعماً. وسيكون من السذاجة أن نثق في دعمهم في سياق اللعبة الجيوسياسية التي بدأوها والتي يستخدمون فيها أوكرانيا كمجرد بيدق شطرنج.

لقد أدركنا الحيل القذرة التي هم على استعداد لاستخدامها لصياغة ما يسمى بالنظام العالمي القائم على القواعد عندما رأينا أن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا تقوم ببساطة بالتجسس لصالح كريف، بدلاً من رصد انتهاكات وقف إطلاق النار والإبلاغ عنها، وأنها تُسلم الأوكرانيين المعلومات المستقاة من كاميرات المراقبة حتى يتمكنوا من تعديل مواقعهم لإطلاق النار وتحديد أهدافهم. ولا يزال جمع الأدلة حول هذه الحقيقة غير المريحة للغاية مستمراً.

بيد أن هناك مسألة أخرى تستحق اهتماماً خاصاً. وأشير هنا إلى استخدام القوات المسلحة الأوكرانية للمركبات المدرعة التابعة لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ووفقاً لوسائل الإعلام، ظهر مقاتلو كتيبة آزوف في أواخر شباط/فبراير أمام مكتب بعثة الرصد

عودتهم إلى الحياة الطبيعية. وينبغي معاملة جميع اللاجئين على قدم المساواة، بغض النظر عن الجنسية أو العرق أو الدين. وينبغي إعطاء الأولوية في الحماية للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال. ويجب اتخاذ إجراءات للقضاء على الاتجار بالبشر وغيره من الأنشطة الإجرامية التي تستهدف النساء والأطفال الذين يلتمسون اللجوء. وينبغي أيضا لوكالات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تكثف الرصد دعما للجهود التي تبذلها البلدان المعنية.

ثالثا، يجب تعزيز المفاوضات الدبلوماسية بشعور أكبر بالإلحاح. فاحتمال نشوب نزاع ممتد وطويل الأمد أمر مثير للقلق. والسبيل الأساسي لحل الأزمة الإنسانية هو وقف إطلاق النار وإنهاء النزاع في أقرب وقت ممكن. وندعو روسيا وأوكرانيا إلى التمسك بالاتجاه العام للحوار والمفاوضات، وتضييق هوة الخلافات باستمرار، وتعزيز الظروف اللازمة لوقف إطلاق النار. وينبغي لجميع الأطراف الأخرى أن تركز على دعم المفاوضات الدبلوماسية. إن الاستمرار في إرسال المزيد من الأسلحة الثقيلة أو الهجومية لن يجلب السلام. ولن يؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع وتصاعده، مما سيزيد من تفاقم الكارثة الإنسانية.

رابعا، يجب أن نولي اهتماما للأثر السلبي للجزءات وأن نقضي عليه. فقد كان لجميع الجزاءات متعددة الأبعاد وغير المحدودة آثار غير مباشرة خطيرة، حيث تتحمل البلدان النامية العبء الأكبر. في الأسبوع الماضي، لدى إصدار التقرير الأول لفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، قال الأمين العام غوتيريش: "نحن نواجه الآن كارثة حقيقية تهدد بتدمير اقتصادات العديد من البلدان النامية".

لقد دفع عدد هائل من البلدان النامية التي ليست أطرافا في النزاع ثمنا باهظا له. وهذا ليس عادلا ولا معقولا.

ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي التنسيق للحفاظ على استقرار إمدادات الأغذية والطاقة وأسعارها وتجنب فرض قيود غير ضرورية

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، وإلى السيدة كيلي ت. كليمنتس، نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطتهما.

لقد أدى النزاع الأوكراني إلى حالة إنسانية مزرية وعواقب وخيمة أخرى. ويساورنا بالغ القلق إزاء ذلك، وأود أن أدلي بأربعة تعليقات في ذلك الصدد.

أولاً، يجب بذل كل جهد ممكن للحد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين من جراء النزاع. وتدعو الصين مرة أخرى جميع أطراف النزاع إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتقييد الصارم بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والمرافق المدنية وتيسير عمليات الإغلاء والمساعدة الإنسانية. وينبغي للأطراف المعنية أن تعزز تواصلها بشأن المسائل الإنسانية وأن تقوم بالتنسيق والتعاون بشأن مسائل من قبيل فتح ممرات إنسانية وتنظيم عمليات إغلاء آمن للموظفين.

وتدعم الصين الأمين العام غوتيريش ووكيل الأمين العام غريفيث في الانخراط مع جميع الأطراف بشأن الهدنة الإنسانية والاتفاق على الترتيبات ذات الصلة.

ثانيا، ينبغي معالجة مسألة اللاجئين على النحو الواجب. لقد وفرت البلدان المجاورة لأوكرانيا ملاذات آمنة ومساعدات إنسانية لملايين اللاجئين، وهو ما تقدره الصين. سيؤدي استمرار النزاع إلى زيادة عدد اللاجئين وسيلجلب تحديات اقتصادية واجتماعية ضخمة للبلدان المضيفة. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي التنسيق وأن يقدم المزيد من الدعم للبلدان المستقبلة للاجئين بروح من المسؤولية المشتركة. وينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرهما من الوكالات أن تواصل تعبئة المعونة الدولية وتنسيقها، وزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين، والمساعدة في تخفيف الضغط على البلدان المضيفة.

لقد لاحظنا أن العديد من اللاجئين عادوا في الأيام القليلة الماضية إلى أوكرانيا، ونأمل أن تتم تلبية احتياجاتهم الأساسية مع

وقلوبها لشعب أوكرانيا، ولم تفعل الصواب فحسب، بل وفعلت الصعب أيضا. فعندما زرت مولدوفا ورومانيا، رأيت بنفسى مدى ما ينطوي عليه دمج هذا العدد الكبير من اللاجئين في المجتمعات في هذه الفترة القصيرة من الزمن من صعوبة وتأثير يخل بالنظام.

ولكنني أتكلم بالنيابة عن الكثيرين عندما أقول إنهم منحونا جميعا الأمل من أجل البشرية. لقد أظهروا للعالم ما يعنيه أن تكون رحيما ومضيافا وكراما ولطيفا - وما يعنيه أن تكون جارا طيبا. ويسرني أيما سرور استضافة بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي للعديد من اللاجئين من أوكرانيا الآن. فهذا يخفف إلى حد كبير من حدة الأثر على الجميع.

ومن جانبها، ترحب الولايات المتحدة بما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ أوكراني، ونمول الجهود المبذولة لدعم جميع أولئك الذين فروا من أوكرانيا.

وبينما نبذل كل ما في وسعنا لدعم اللاجئين الأوكرانيين، نحتاج جميعا إلى تقديم نفس القدر من الدعم والحماية والرحمة للعديد من مواطني الدول الثالثة الفارين من أوكرانيا. فكما قلت من قبل، إن اللاجئين هم لاجئون، بصرف النظر عن خلفيتهم أو عرقهم أو دينهم أو البلد الذي ينتمون إليه. وبغض النظر عن عمرهم وقدراتهم وجنسياتهم، وبغض النظر عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية أو عقيدتهم، فإن اللاجئين هم لاجئون. ويشكل التمسك بحقوق الإنسان للمحتاجين شاغلا رئيسيا، وأنا فخور بإسهام حكومتي في هذه الجهود.

لقد سلطت ناشيونال جيوجرافيك الضوء مؤخرا على بعض قصص اللاجئين الفارين من أوكرانيا، والذين يضمون بضع آلاف من الأفارقة، كثير منهم كانوا طلابا يعيشون في أوكرانيا، واضطروا إلى الفرار من البلاد. لقد تأثرت بشكل خاص بإحدى القصص، وهي عن امرأة شابة تدعى بليسينغ أوليكي. وهي طالبة من نيجيريا تدرس الطب تبلغ من العمر ٢٥ عاما هربت من ترنوبل. عاشت بليسينغ في أوكرانيا لمدة خمس سنوات، وقالت للصحفيين إن المجيء إلى أوكرانيا كان بمثابة حلم أصبح حقيقة بالنسبة لها. ليس من الضروري أن يكون

على الصادرات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التجميد التعسفي لاحتياطات النقد الأجنبي لبلدان أخرى يشكل كذلك انتهاكا لسيادة بلدان أخرى ويعادل استخدام الاستقلال الاقتصادي كسلاح. فهذه الممارسات تقوض أساس الاستقرار الاقتصادي العالمي وتجلب شكوكا ومخاطر جديدة للعلاقات الدولية وينبغي التخلي عنها في أقرب وقت ممكن.

ما فتئت الصين تقف دائما إلى جانب السلام والعدالة وتتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وسنواصل العمل بلا كلل من أجل التوصل إلى حل نهائي للأزمة الأوكرانية.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر نائبة المفوض السامي كليمنتس والمدير العام فيتورينو على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات عن الحالة في الميدان في أوكرانيا. في الوقت الراهن، تقوم وكالتاهما وشركاؤهما من المنظمات غير الحكومية بعمل هام منقذ للحياة. وتضع الفرق التابعة لهما حياتها على المحك أثناء عملها لمساعدة الآخرين.

لقد شعرنا بالحزن عندما سمعنا عن مقتل موظفي مؤسسة كاريتاس الدولية في ماريوبول. فقد التقيت بموظفي كاريتاس عندما كنت في المنطقة، ورأيت العمل المنقذ للحياة الذي كانوا يقومون به. إن وفاتهم مأساوية وغير مقبولة. فالعاملون في مجال المساعدة الإنسانية يقومون حقا بإنقاذ الأرواح. إنهم محايدون، وينبغي حمايتهم لا قصفهم عشوائيا. وعلى نحو ما سمعنا، فإن حرب روسيا الطائشة وغير المبررة تستمر في توليد مؤشرات جديدة شديدة الخطورة. فوفقا لآخر إحصاء، غادر ٥ ملايين لاجئ أوكرانيا بحثا عن الأمان. وبالطبع، فإن عدد المشردين داخليا في أوكرانيا أكبر من ذلك. نعم، هذه الأرقام مثيرة للقلق.

وأود اليوم أن أركز على ما يمكننا القيام به لمساعدة كل من اللاجئين والبلدان في الخطوط الأمامية لحماية الأشخاص الباحثين عن الأمان. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للبلدان التي استقبلت في البداية الغالبية العظمى من اللاجئين، وهي: بولندا ومولدوفا وهنغاريا ورومانيا وسلوفاكيا. هذه البلدان الواقعة في الخطوط الأمامية تستحق خالص وبالغ امتناننا على ما تقدمه من خدمات وتضحيات. لقد فتحت حدودها

عن إجراءات استجابتها في أعقاب تصرفات روسيا الطائشة. إن دعم اللاجئين والبلدان التي تستقبلهم أحد أنجع السبل وأكثرها إلحاحا لتقديم المساعدة، ومن الأهمية بمكان كفالة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في ذلك.

ولذلك، دعونا نظهر للعالم ما تعلمناه من عقود من التعامل مع أزمات اللاجئين والحالات الإنسانية. لنظهر للعالم أنه عندما تسببت روسيا في إثارة أسوأ أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، تقدمت بقية الدول في مجلس الأمن والأمم المتحدة وكثفت جهودها وساعدت من هم في أمس الحاجة إليها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على مساهماتهم المهمة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تضامنا مع جميع ضحايا هذه الحرب، بمن فيهم الذين فقدوا ديارهم ويفرون الآن مذعورين.

وتواجه أوروبا حاليا أزمة لاجئين هي الأسرع تقاوما منذ الحرب العالمية الثانية. وتضطلع الآن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، اللتان أنشئتا تحديدا في أعقاب تلك الحرب، بدور حاسم في توفير الحماية والإغاثة لملايين اللاجئين والمشردين داخلها في أوكرانيا وأجزاء أخرى من العالم. ويساورنا قلق عميق إزاء كون ما يقرب من ربع سكان أوكرانيا قد شردوا قسرا في الأسابيع القليلة الماضية، وهي إحصائية تشهد على احتدام النزاع ومدى ما يسببه ذلك للأوكرانيين من اضطراب في حياتهم الطبيعية. وقد يتبعهم الكثيرون إذا استمر احتدام الأعمال العدائية في شرق وجنوب أوكرانيا وفي المناطق المكتظة بالسكان.

كما أن النسبة العالية من النساء والأطفال الفارين من أوكرانيا تتثير القلق، لأنهم أكثر عرضة للعنف والاستغلال الجنسيين والاتجار بالبشر، ناهيك عن الآثار النفسية التي قد يخلفها النزاع على الأطفال وأفاق نموهم في المستقبل. ويقع على عاتق جميع الأطراف التزام بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ومن دون عوائق،

المرء مواطنا أوكرانيا حتى تتحطم أحلامه أو ينفطر قلبه. ولذلك، فإننا ممتنون للغاية للبلدان التي أظهرت هذا الكرم وحسن الضيافة وسمحت لجميع الفارين بالدخول للنجاة بحياتهم.

أخيرا، وكما أوضح المدير العام فيتورينو، إننا بحاجة أيضا إلى التصدي لخطر الاتجار بالبشر. ونظرا لأن اللاجئين وغيرهم من النازحين لديهم فرص محدودة للحصول على الموارد وفرص العمل وغالبا ما يفترقون إلى وثائق الهوية السليمة، فإنهم معرضون بشكل خاص للاستغلال والعنف والاتجار بالبشر. وكما أكدنا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9013)، فإن ٩٠ في المائة من هؤلاء اللاجئين هم من النساء والأطفال. ويواجهون خطرا هائلا للوقوع ضحايا للاتجار والاستغلال والعنف القائم على نوع الجنس، ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا للحد من تلك المخاطر. وأعلم أن بعض البلدان، مثل بولندا، ورومانيا، تقوم بحملات توعية مخصصة وتتخذ أيضا تدابير وقائية محددة مثل إقامة نقاط تفتيش على الحدود وتيسير الوصول إلى المأوى ووسائل التنقل. وتقترع الولايات المتحدة بتقديم الدعم لتلك المبادرات المهمة المعنية بالحماية، سواء في أوكرانيا أو في البلدان المجاورة مثل رومانيا، وبولندا، وسلوفاكيا، وهنغاريا. وتحقيا لتلك الغاية، أعلنت في رحلتي إلى المنطقة عن تقديم ٥٠ مليون دولار من المساعدات الإضافية إلى مولدوفا، خصص جزء كبير منها لإدارة الحدود وجهود مكافحة الاتجار. وفي ظل تعرض عدد كبير من الأرواح للخطر، يجب علينا جميعا أن نعرز يقظتنا ودعمنا لتلك المبادرات، وتوفير الموارد للناجين ومساعدة الذين يستغلون الفئات الأضعف. فلا يسعنا ترك أبغض جهات فاعلة في العالم تستغل وضعنا مروعا وتزيده سوءا.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا التعاون والعمل في شراكة. ويتعين على البلدان الداعمة والمنظمات الشريكة ووكالات الأمم المتحدة التنسيق لكفالة بذلنا كل ما في وسعنا لمساعدة البلدان في الخطوط الأمامية لأزمة اللاجئين والملايين الفارين من العنف. وقد دعا الأمين العام أمس إلى هدنة إنسانية للتمكين من فتح الممرات الإنسانية. ويوميا يوجه إلى سؤال إذا كانت الأمم المتحدة وحتى مجلس الأمن لا علاقة لهما بالأزمة. ونحن نعلم أن العالم يتطلع إلى الأمم المتحدة ويتساءل

والاستحقاقات الاجتماعية على قدم المساواة مع المواطنين البرازيليين. وما فتئ المجتمع المدني البرازيلي على استعداد للتعبئة من أجل تقديم المزيد من المساعدات المتخصصة لتعزيز الإدماج المحلي. وهذه التدابير جزء من سياسة التأشيرات الإنسانية البرازيلية القائمة منذ أمد بعيد التي استفاد منها بالفعل المتضررون من الأزمات في أفغانستان، وهائيتي، وسورية، وفنزويلا. ومن خلال هذه التدابير نثبت إيماننا بأنه ينبغي لنا ألا نمارس التمييز على الإطلاق ضد أي شخص أو مجموعة من الفارين من نزاع مسلح. فالجميع يستحقون الدعم، بغض النظر عن العرق أو الأصل الإثني أو الجنسية أو الوضع من حيث الهجرة أو العمر أو الإعاقة أو غيرها من الظروف الأخرى. ونرحب بإظهار التضامن الدولي مع اللاجئين الأوكرانيين والبلدان المضيفة. وهذا هو الموقف الذي نحتاج إلى تعزيزه على الصعيد العالمي إذا أردنا أن نعالج المشهد الإنساني البالغ التعقيد في عصرنا، الذي يتسم بالتضاعف السريع للأزمات وحالات التشريد القسري في العديد من مناطق العالم

السيد راغوتاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للسيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، والسيدة كيلبي كليمنتس، نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على ملاحظتهما بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا.

ولقد تقام تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا منذ أن ناقش المجلس هذه المسألة سابقاً (انظر S/PV.9013). ووفقاً للتقارير الواردة من أوكرانيا، تتضرر النساء والأطفال بشكل غير متناسب وهم يشكلون أغلبية اللاجئين والمشردين داخلياً. ونؤيد النداءات التي تحث على توفير ضمانات للمرور الآمن لإيصال الإمدادات الإنسانية والطبية الأساسية، بما في ذلك من خلال إنشاء ممرات إنسانية دائمة. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تلبية الاحتياجات الإنسانية المتغيرة. وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المتردية في أوكرانيا، تواصل الهند إرسال إمدادات إنسانية إلى أوكرانيا وجيرانها، تشمل الأدوية وغيرها من مواد الإغاثة الأساسية. وسنقدم المزيد من الإمدادات الطبية إلى أوكرانيا في الأيام المقبلة. وتكفلت الهند أيضاً بالعودة الآمنة لما يقرب من ٥٠٠ ٢٢ هندي من أوكرانيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، بدأنا عملية غانغا، التي

خاصة في شرق أوكرانيا. ولئن كان فتح الممرات الإنسانية وإقرار فترات هدنة إنسانية محلية خطوات إيجابية، فإننا لن نتمكن من توفير حماية فعالة للسكان المدنيين إلا في إطار وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ويتسبب النزاع الآن في أزمة غذاء تلوح في الأفق مع احتمال أن يكون لها أثر مدمر على أضعف الفئات في جميع أنحاء العالم.

إن تدمير القدرات الإنتاجية لأوكرانيا، من ناحية، والجزءات الاقتصادية أحادية الجانب، من ناحية أخرى، هما عاملان رئيسيان في تقادم انعدام الأمن الغذائي العالمي. ويحدث ذلك في وقت لا تزال فيه البلدان النامية تكافح للتصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا. وما أعلنه برنامج الأغذية العالمي مؤخراً عن تخفيض مساعده للاجئين وغيرهم من السكان الضعفاء في جميع أنحاء شرق أفريقيا والشرق الأوسط يوضح تلك المشكلة. وكما ذكرنا ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، مؤخراً (انظر S/PV.9008) في سياق مختلف، ينبغي ألا نضطر إلى أخذ الطعام من الجوعى لإنقاذ حياة من يموتون جوعاً. وينبغي ألا ننسى أن البلدان النامية تستضيف ما يقرب من ٨٥ في المئة من لاجئي العالم. وما فتئت أسعار الأغذية والطاقة والأسمدة تتزايد بشكل حاد جداً في جميع أنحاء العالم. وقد نشرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بيانات تظهر أن أسعار المواد الغذائية الآن أعلى بنسبة تفوق ٣٠ في المئة مما كانت عليه في هذا الوقت من العام الماضي. وبما أن أسعار الأسمدة قد تضاعفت، فإن الآثار المتوسطة الأجل والطويلة الأجل على الزراعة تثير القلق أيضاً. والواقع أن الأمين العام أشار في ١٣ نيسان/أبريل إلى هذه الأزمة الخطيرة ثلاثية الأبعاد، ونشر فريق الأمم المتحدة العالمي للاستجابة للأزمات أول موجز له بعنوان "الأثر العالمي للحرب في أوكرانيا على نظم الغذاء والطاقة والنظم المالية"، في اليوم نفسه.

ومنذ ٣ آذار/مارس، وتمشيا مع تقاليدنا في التضامن، تمنح سفارات البرازيل في براتيسلافا وبوخارست وبودابست وبراغ ووارسو تأشيرات خاصة للمشردين الأوكرانيين وعديمي الجنسية المتضررين أو المشردين جراء النزاع المسلح في أوكرانيا. وبمجرد وصولهم إلى الأراضي البرازيلية، تتاح لهم إمكانية الاستفادة الكاملة من جميع الخدمات العامة

يخاطب المجلس نفس الشواغل ويدق نفس أجراس الإنذار ويسلط الضوء على نفس المسائل. إن الحالة في أوكرانيا مزرية وتزداد سوءاً. ولا نجد كلمات لوصف المعاناة الإنسانية الرهيبة المستمرة والتدمير المتعمد الواسع النطاق والاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ولكن مخزون الغضب والإدانة لدينا لما كان ينبغي ألا يحدث مطلقاً في المقام الأول لا ينفد. فقد تجاوزت روسيا جميع الخطوط الحمراء الأخلاقية عن علم وبمحض اختيارها وعن قصد. ولا تزال هذه الحرب العدوانية وحشية كما كانت في يومها الأول. ولا تزال روسيا تفرض سلوكها اللاإنساني ورؤيتها القاسية على جارتها. وهي تواصل ذبح المدنيين وتدمير البلد وتصر على تحطيم الآمال.

وفي غضون أسابيع، تمكنت الحرب من تجاوز أكثر التوقعات جموحاً، حيث سمعنا من السيدة كليمنتس أن أكثر من ٥ ملايين شخص عبروا الحدود منذ ٢٤ شباط/فبراير. أضف إلى ذلك حقيقة أن أكثر من ٧,١ مليون شخص سُردوا داخلياً واقتلعوا من ديارهم، فيما تضرر ١٣ مليوناً آخرين من هذا الجنون غير العادي، والصورة مروعة. وقد انقلب البلد رأساً على عقب. لقد ترك هؤلاء الناس، ومعظمهم من النساء والأطفال، كل شيء وراءهم. لقد فقدوا منازلهم. وقد جُردوا من حياتهم وحُرموا من أحلامهم. ولم يتبق لهم سوى كوابيس مصنوعة في روسيا.

وبدأ هجوم كبير في شرق أوكرانيا. وكان ذلك متوقعاً، ولسنا بحاجة إلى إخبارنا بما ستفعله روسيا هناك. إن ماريوبول وبوتشا وتشيرنيهيف هي النماذج الكارثية التي تُبنى بالمزيد من نفس القسوة. وسيكون هناك المزيد من الضحايا والدمار والمزيد من المعاناة والفظائع والمزيد من الأطفال الذين يصابون بأذى. وهذا يدل على أن ما يسمى بالمفاوضات لم تكن قط صادقة، بل كانت مجرد رصاصة تكتيكية لإجبار أوكرانيا على تقديم تنازلات أو خطوة لكسب الوقت وإعادة تنظيم الصفوف لإلحاق المزيد من الألم.

ونرحب بعمل وكالات الأمم المتحدة وشركائها الدوليين - بما في ذلك أولئك المعرضون لخطر فقدان حياتهم، مثل ذلك العامل من مؤسسة كاريتاس - فيما يساعدون الملايين من المحتاجين، حيثما

تشمل ٩٠ رحلة جوية. وساعدنا أيضاً مواطنين من ١٨ بلداً آخر في تلك العملية. ونعرب عن تقديرنا الكبير للتسهيلات التي قدمتها سلطات أوكرانيا والبلدان المجاورة لها لكفالة عودتهم بأمان.

إن أثر الحالة محسوس خارج المنطقة من خلال تزايد تكاليف الغذاء والطاقة، وخاصة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. ومن مصلحتنا الجماعية أن نعمل بشكل بناء، داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء، من أجل السعي إلى إيجاد حل مبكر لهذه المسألة. وقد اطلعنا على النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل التابعة لفريق الأمين العام للاستجابة للأزمات العالمية، والتي صدرت الأسبوع الماضي. ونرحب بتوصيتها بإعفاء مشتريات برنامج الأغذية العالمي من الأغذية لغرض المساعدة الإنسانية من قيود صادرات الأغذية بأثر فوري. فتحديت الأمن الغذائي الناجمة عن النزاع في أوكرانيا تتطلب منا أن نستجيب بطريقة خلاقة. ولا يمكن معالجة النقص المتزايد إلا من خلال تجاوز القيود التي نعاني منها حالياً. ويمثل أمن الطاقة شاغلاً خطيراً بنفس القدر وينبغي معالجته من خلال الجهود التعاونية. وأود أن أؤكد مجدداً أهمية مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية. ويجب أن يسترشد العمل الإنساني دائماً بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال وينبغي ألا يُسيء أبداً.

ولا تزال الهند تشعر بقلق عميق إزاء تفاقم الحالة وتكرر دعوتها إلى وقف فوري للعنف وإنهاء الأعمال العدائية. ومنذ بداية النزاع، شددنا على الحاجة إلى اتباع مسار الدبلوماسية والحوار. وعندما تكون أرواح الأبرياء في خطر، يجب أن تسود الدبلوماسية باعتبارها الخيار العملي الوحيد. وما زلنا نؤكد لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن النظام العالمي يركز على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدير العام فيتورينو ونائبة المفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيدة كليمنتس، على معلوماتهما المستكملة بشأن الحالة في أوكرانيا.

للأسف لا توجد أنباء سارة من أوكرانيا، ولكن المزيد من الأخبار عن مأساة لا تنتهي. ويردد كل مقدم إحاطة من منظومة الأمم المتحدة

حتى إستاذ يوري غاغارين سُوي بالأرض. ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك. وعندما تتعرض المستشفيات والمدارس للهجوم، فإن المعركة لا تكون ضد جيش؛ بل إنها تهدف إلى تدمير السكان. نينا روغاشيفا، البالغة من العمر ٩٢ عاما، تردت على سرير في أحد المستشفيات بعد أن أصيبت بجروح بالغة. لقد كان عمرها ١١ عاما عندما تلقت أسرتها نبأ مقتل والدها، الذي كان يقاتل مع الجيش الأحمر في الحرب العالمية الثانية، في الجبهة. وقالت بعينين دامعتين: "مات أبي وهو يدافع عن روسيا والآن روسيا نفسها تقصفني".

اسمحوا لي أن أختتم بياني بهذه الملاحظة: من أجل فرض ادعائه المهووس منذ فترة طويلة بأن أوكرانيا لا وجود لها، لجأ الكرملين إلى القوة الغاشمة، مقترنة بالرقابة الشمولية داخل البلد، في محاولة لجعل الواقع يتوافق مع الأسطورة. ولكن ما حدث خلال الأسابيع السبعة الماضية يُظهر عكس ذلك. فمن الصعب إنكار الواقع، وقد يؤدي سوء فهم التاريخ إلى كارثة. إن التاريخ لا يشهد على ما حدث في الماضي فحسب، بل أنه أيضا بمثابة وسيلة لاستخلاص الدروس وعدم تكرار الأخطاء في المستقبل. ولا أستطيع منع نفسي من العودة للحظة إلى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٩.

لقد قرر ستالين غزو فنلندا. وكان يريد اقتطاع جزء منها وكان مقتنعا بأن الغزو سينتهي في غضون أيام. ولكن ما حدث كان قصة مختلفة تماما. فقد ألحقت المقاومة الفنلندية التي كانت أقل عددا، نحو ٣ ٦٠٠ فرد، هزيمة مذلة بالفرقة السوفيتية البالغ قوامها ٢٥ ٠٠٠ فرد في ذلك الوقت. وبالنسبة لستالين، كانت تلك عملية للاستيلاء على أراض. بالنسبة للفنلنديين، كان ذلك تهديدا وجوديا. لا يمكن لأي قوة أن تهزم القلوب الشجاعة لأولئك الذين على جادة الحق.

من المهم أن نتذكر أن الاتحاد السوفيتي أراد جعل أوروبا سوفيادية. حاول ذلك لكنه فشل. مرة أخرى، تقشل نفس المحاولة لفرض حكم رجل واحد ومفهومه وحلمه الأحق مما ينجم عن ذلك إذلال المعتدي، ولكن للأسف أيضا، جر ذلك عواقب وخيمة على أوكرانيا وتسبب في اضطرابات خطيرة للعالم. ولهذا السبب فإن الحرب

أمكن، داخل البلد وخارجه. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، لا تزال الاحتياجات تنمو باطراد لأنه لا يلوح أي وقف لإطلاق النار في الأفق، وهو ما نأسف له بشدة. ويجب ضمان المرور الآمن للسماح بالإجلاء الآمن للمدنيين. وقد دعا الأمين العام إلى هدنة إنسانية. ونحن نؤيد دعوته، ولكن هل سيتم الاستماع إليه؟ ويجب القيام بكل ما هو ممكن لحماية الأشخاص المعرضين للتجار داخل أوكرانيا أو المعرضين للخطر أثناء فرارهم من البلد. ونشيد بسخاء جيران أوكرانيا وحسن ضيافتهم وبالتدابير التي اتخذوها هم وآخرون لاستقبال اللاجئين الأوكرانيين وتمكينهم من الوصول إلى أسواق العمل والحصول على الرعاية الصحية والاستحقاقات الاجتماعية.

إن كل شيء يتعرض للهجوم في أوكرانيا - الحرية والأمل والحقوق والحياة نفسها. وحيثما لا توجد قوات برية، ستكون هناك صواريخ قاتلة تسقط من السماء. والتقارير المقلقة عن الاحتجاز التعسفي للمدنيين والترحيل القسري وزيادة العنف الجنسي المتصل بالنزاع في الأراضي الخاضعة للسيطرة الروسية مروعة ويجب التحقيق فيها بشكل كامل. والمساءلة أمر محوري لجهودنا الجماعية لكبح الأعمال العدوانية، ونأمل أن تمنع وقوع مثل هذه الأعمال. ونشيد بزيارة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، إلى مسرح الجريمة. ولا يزال جمع الأدلة لغرض المساءلة عن الفظائع المرتكبة في أوكرانيا أمرا أساسيا ليس للوفاء بالتزامنا فحسب، ولكن أيضا لتحمل المسؤولية على جميع المستويات لإثبات الحقيقة وإنهاء الإفلات من العقاب.

ربما ننتشكك في بعض الأحيان في التقارير الإعلامية هنا وهناك. ولكي نكون مطلعين بشكل صحيح، نحتاج دائما إلى التفكير النقدي، ولكن سيكون من الصعب دحض مصداقية مجلة "نيويورك". وأحدث تقرير استقصائي للمجلة عن حصار تشيرنيهيف مفرغ.

لقد "استمر الحصار ٣٩ يوما، ووفقا لعمدة المدينة، قُتل حوالي ٧٠٠ شخص - على الرغم من أن عددا آخر لا يحصى من الأشخاص ماتوا نتيجة لدرجات الحرارة المتجمدة وعدم توفير الرعاية الطبية ونقص الأغذية والأدوية... وضربت المباني السكنية بانتظام بشكل مرعب".

سيتجلى أفضل ما في إنسانيتنا المشتركة إذا التزمنا. لذلك، نحن ندين أي معاملة تفضيلية تقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنسية، أو على أي معايير تمييزية أخرى، وبنادي بالمساواة في المعاملة والحماية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا. ونحث على تخفيف الضوابط الحدودية لتيسير دخول ومرور رعايا البلدان الثالثة. نحث أيضا البلدان المضيفة على الامتناع عن عمليات الترحيل القسري وبدلا من ذلك تزويد مواطني البلدان الثالثة بالمساعدة والخيارات القانونية حتى يتمكنوا من البقاء أو العودة طوعا إلى بلدان الجنسية التي ينتمون إليها.

ما زلنا متيقظين للمخاطر التي تشكلها هذه التحركات الجماعية للناس، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالاتجار بالبشر، ونحث على تعزيز تدابير الرقابة والمساءلة، بما في ذلك في بلدان العبور والبلدان المضيفة. ونحضر على إعطاء الأولوية للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمرضى والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، مع التشديد على وجوب التحقيق بشكل عاجل ومستقل في جميع الجرائم المرتكبة وانتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها، بما في ذلك الاتجار بالبشر والعنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، لإثبات مسؤولية مرتكبيها ومحاسبتهم.

لقد أدى القصف المستمر في عدة أجزاء من أوكرانيا إلى زيادة الحاجة إلى هدنة إنسانية تفاوضية وإلى تجريد الممرات الإنسانية من السلاح لضمان المرور الآمن للأشخاص الذين يغادرون المناطق التي مزقتها الحرب، للتمكين من إيصال المعونة والمساعدة المنقذة للحياة بدون عوائق إلى أولئك الذين لا يستطيعون المغادرة. ونكرر أيضا ندائنا إلى الطرفين باحترام التزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي والتمسك بها والامتناع عن شن هجمات مباشرة على السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ولا بد أيضا من حماية العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي من الأذى.

إن رغبتنا في رؤية نهاية ليس للأزمة الإنسانية في أوكرانيا فحسب، بل أيضا للأزمة الغذائية وأزمة الطاقة والأزمة المالية المتسارعة في النمو التي تتطور عالميا نتيجة للحرب ينبغي أن تقود جهودنا لتيسير التوصل إلى تسوية سلمية للصراع من خلال الحوار والدبلوماسية.

التي اختارتها روسيا لا تتعلق فقط بمصير ٤٤ مليون أوكراني، بل أيضا بمصيرنا جميعا. ويجب ألا نسمح لبلد واحد بأن يتتمر على العالم لإخضاعه. لا يجوز لأي بلد أن يتصرف بحرية للسيطرة على البلدان الأخرى.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أستهل كلمتي بشكر السيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، والسيدة كليي كليمنتس، نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطتهما الشاملتين. وأشيد أيضا بالعمل المتقاني الذي تقوم به أفرقتهما في أوكرانيا، وفي البلدان المجاورة لها أيضا، من خلال تنفيذ الخطة الإقليمية المشتركة بين الوكالات للاستجابة للاجئين، وهي خطة تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

لقد دُفع الكثير من الناس من دون داع إلى عيش حياة قاسية ومؤلمة أصبحوا فيها لاجئين ومشردين داخليا منذ غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا. وفي غضون سبعة أسابيع فقط، أُجبر ٥ ملايين شخص تقريبا في أوكرانيا على الفرار إلى البلدان المجاورة، وشُرد داخليا نحو ٧ ملايين آخرين من دون أي أمل في العودة إلى أماكن سكناهم. ونشيد باستعداد جيران أوكرانيا - الذين لا يزال الكثير منهم في أوضاع هشّة - لفتح حدودهم لاستقبال الأشخاص النازحين الذين يصلون يوميا من أوكرانيا. نشكر أيضا العائلات والأفراد الذين عرضوا بسخاء تقاسم منازلهم مع هؤلاء الناس، والاستمرار في المساهمة بالمواد الغذائية وغيرها من المواد لمساعدتنا على تلبية احتياجات اللاجئين. ونحضر على استدامة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات المضيفة وأصحاب المصلحة المعنيين لضمان توافق تدابير مساعدة اللاجئين وحمايتهم مع المعايير المقبولة دوليا التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها المعدل لعام ١٩٦٧.

تشعر غانا بالقلق إزاء التقارير التي تقيد بالمعاملة التمييزية لمواطني البلدان الثالثة في سعيهم إلى ركوب القطارات والحافلات التي تنقل أشخاصا من أوكرانيا وعبور حدودها إلى مناطق أكثر أمنا في البلدان المجاورة. ونعتقد أنه حتى في ظل أصعب الظروف،

الجهات الفاعلة حماية الأفارقة المحاصرين في تلك المدن، ليس فقط من القنابل والرصاص ولكن أيضا من المعاملة العنصرية.

الحرب تؤدي إلى الجوع والفقر في جميع أنحاء العالم. إن عجز أوكرانيا، بسبب الحرب، عن حصاد سلعها ونقلها وتصديرها بأمان يزيد من انعدام الأمن الغذائي العالمي. وتؤثر الجزاءات، التي لم يسبق لها مثيل، أيضا على أسعار المواد الغذائية والطاقة على الصعيد العالمي ونحت أكبر المساهمين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تعبئة تلك الأموال لتقديم جهود بعيدة الأثر للتخفيف من معاناة أضعف بلدان العالم. ومن المهم جدا إتاحة الأسمدة للبلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمّن. ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من تقديم الصدقات للقراء والضحايا. وينبغي أن يدفعنا نطاق الأزمة إلى دعم القيادة الجريئة في توفير مسار إنمائي قادر على البقاء لأفقر البلدان، وخاصة في سياق التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

كل أزمة تنطوي على عبر مهمة يمكن أن تساعدنا على التعافي بطريقة تفضي إلى عالم أكثر رحمة وإنصافا. ويتمثل أحد تلك الدروس في الاعتراف بالخطر الداهم الذي نواجهه جميعا جراء التعصب العرقية والعنصرية بجميع مظاهرها والتصدي لهذا الخطر. قبل بضعة أسابيع، تشاطرنا تفاعل وفدنا مع طالبة أفريقية كانت تدرس الطب في أوكرانيا. أخبرتنا عن آلاف عديدة من الأفارقة اضطروا مثلها إلى القيام برحلة مرعبة للفرار من الحرب والعثور على ملجأ في أوروبا. وتحدثت عن الإهانات والمخاطر التي تعرضوا لها جراء المعاملة العنصرية التي تلقوها طوال الرحلة. ويمكن سرد قصة مماثلة عن الآلاف الذين يسعون إلى عبور البحر الأبيض المتوسط من أفريقيا أو السفر برا من آسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا. وهذه ليست مجرد سياسات تتعلق باللاجئين. إنها تشير إلى وجود خلل أساسي في النظام العالمي.

ونرى أن العنصرية والتعصب العرقي، لا سيما عندما تدعمهما السياسات الرسمية وتهل لها، هما أوضح إشارات الإنذار المبكر بنشوب حرب كارثية وحدث الفظائع. وبما أننا نتكلم عن حرب في أوروبا، فإن أوروبا تعرف من تاريخها المأساوي وتتفهم جيدا الأحوال

هذا المنطق، تقع على عاتقنا مسؤولية عاجلة وجماعية عن الاستثمار في السلام في أوكرانيا وتحاشي الأعمال التي تعزز المخاوف الأمنية للطرفين ولا تؤدي إلا إلى إدامة حرب لا داعي لها.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة المفوض السامي كيلي كليننتس والمدير العام أنطونيو فيتورينو على إحاطتئهما. وأرحب أيضا بمشاركة الممثلين الدائمين لإستونيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا وسلوفاكيا والسويد في هذه الجلسة.

إن حجم النزوح الأوكراني هربا من الحرب لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. ومع استمرار العدوان المسبب لتلك الكارثة الإنسانية، فإن عدد اللاجئين سوف يزداد. ونشيد بالتعبئة السريعة من جانب الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ونحثها جميعها على مضاعفة جهودها لضمان حماية اللاجئين من أوكرانيا من أشكال العبودية الحديثة مثل العمل القسري والزواج القسري. وينبغي أيضا لأجهزة الأمن في البلدان المستقبلية أن تبذل قصارى جهدها لضمان توفير الحماية لضحايا الحرب من الافتراس الذي كثيرا ما يحدث للذين فروا من بلدانهم. كذلك نقر بجهود جيران أوكرانيا ونشيد بهم على فتح حدودهم بسخاء أمام ملايين الأوكرانيين وغيرهم من المواطنين الفارين خوفا من العنف والفظائع. وما زلنا نحثهم على ضمان حصول جميع اللاجئين على حماية متساوية تماشيا مع القانون الإنساني الدولي، بغض النظر عن عرقهم أو أصلهم القومي أو دينهم.

وندعو الاتحاد الروسي إلى إنهاء الحرب والعودة إلى مسؤوليته المهمة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن إنهاء الحرب هو السبيل الوحيد لوضع حد للأزمة الإنسانية الراهنة. واستمرارها سيؤدي إلى مزيد من المعاناة وتقويض شرعية الأمم المتحدة ومركزها، بالإضافة إلى جهودها الرامية إلى تقديم الإغاثة الإنسانية. كذلك نحث جميع الجهات الفاعلة على ضمان وجود ممرات إنسانية آمنة في ماريوبول وخيرسون وغيرها من المدن المحاصرة. وينبغي لجميع

على الأرواح، ومنع المعاناة وتخفيفها، وحماية المدنيين. وعلى نطاق أوسع، وفي سياق الحالة الراهنة، أود أن أركز على أربع نقاط.

أولاً، يظل الحوار السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع على نحو مستدام. وتؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة المفاوضات الجارية بين الطرفين وجميع الجهود الحسنة النية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ويجب كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جهود السلام، بالنظر إلى دورها الحاسم في بناء سلام أكثر استدامة ودواماً.

ثانياً، تتطلب المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاع موارد كبيرة لتقديم المعونة إلى المحتاجين. ونشيد على وجه الخصوص بالسواء الذي أبدته البلدان المجاورة وغيرها، ولا سيما بولندا ورومانيا، اللتان استقبلتا معاً أكثر من ٣,٤ ملايين أوكراني، فضلاً عن مولدوفا، التي استقبلت أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ لاجئ، أي ما يعادل ١٥ في المائة من مجموع سكانها. ونشيد أيضاً بالاتحاد الأوروبي على دعمه المستمر للدول التي تتحمل العبء الأكبر لأزمة اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، تنوّه دولة الإمارات العربية المتحدة مع التقدير بعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في دعم اللاجئين في البلدان المضيفة، وهو أمر ضروري لتوفير الرعاية والطمأنينة المستمرين بعد أن خسر الكثيرون الكثير في الحرب. ونكرر أيضاً تأكيد دعوتنا إلى السماح للمدنيين بالبقاء الآمن والطوعي من المناطق المتضررة من النزاع وتمكين إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين، وفقاً للقانون الدولي.

ثالثاً، نكرر التأكيد على ضرورة تنفيذ نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع الجهود الإنسانية في أوكرانيا والبلدان المضيفة. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير المتزايدة عن الاتجار بالبشر. إن كفالة وضع نظم منسقة البنية عند المعايير الحدودية لفحص مقدمي المساعدة والكشف عن النشاط الإجرامي للمتجرين ومنعه وقمعه، أمر ضروري للحفاظ على سلامة النساء والأطفال. وفي هذا السياق، يجب أن تشمل الاستجابة الإنسانية أصوات النساء، اللاتي يمكن الاسترشاد بأرائهن في توفير وتقديم المساعدة الإنسانية والخدمات وجهود البرمجة مع وضع احتياجاتهن في المحور.

التي تظهر عندما يتمكن المنطق الكامل والعنيف للعنصرية والتعصب الإثني من أن يحشد الجيوش. لقد أنشئت الأمم المتحدة ذاتها بعد أن أدت السياسات العرقية والعنصرية العلمية الزائفة للنازيين - التي بنيت على الموروثات التي سببت الاسترقاق عبر المحيط الأطلسي وغيره من أشكال العنصرية العنيفة في الأمريكتين وأوروبا - إلى مقتل عشرات الملايين من الأوروبيين والآسيويين والأفارقة. ولإنقاذ حقبة جديدة تنشب فيها الحروب المدمرة وما يرتبط بها من أزمات إنسانية، يجب علينا إدراج مكافحة العنصرية في أسس النظام المتعدد الأطراف ذاتها. وفي كل مجال، بدءاً من كيفية قيادة وكالات الأمم المتحدة وأدائها لعملها، إلى السياسات المتعلقة باللاجئين وتغيير المناخ، بل وحتى إصلاح مجلس الأمن، يجب أن نعتمد مكافحة العنصرية بوصفها أكبر إجراء وقائي ممكن لحالات الطوارئ الإنسانية.

في الختام، فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية المحددة في أوكرانيا اليوم، فإن أكثر الإجراءات إنسانية التي يمكن اتخاذها هي وقف الأعمال القتالية. وندعو إلى وقف تحدد فيه خطوط التماس والممرات الإنسانية بوضوح، وقف يرسي الأسس لتسوية سلمية دائمة تحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر السيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، والسيدة كيلي ت. كليمنتس، نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطتهما القيمتين. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطتين اليوم، بل وفي جميع جلساتنا بشأن أوكرانيا منذ بدء النزاع، قبل شهرين تقريباً، فإن الخسائر البشرية للحرب مذهلة. وفي مثال واضح على الخسائر التي نجمت عنها، فرّ أكثر من ربع الأوكرانيين، ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال، من ديارهم في هذه الفترة القصيرة من الزمن. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونكرر أيضاً التأكيد على أن الوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء أوكرانيا أمر حتمي إذا أردنا أن نتحرك نحو حل سلمي للحرب. وفي ذلك الصدد، نرحب بدعوة الأمين العام إلى هدنة إنسانية مدتها أربعة أيام للتمكين من فتح مجموعة من الممرات الإنسانية، التي من شأنها أن تساعد في الحفاظ

الأشد تضرراً. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعهدت المملكة المتحدة، وهي جهة مانحة إنسانية رئيسية، بتقديم ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه استرليني كمساعدات لأوكرانيا، ووفرت ٢٢٠ مليون جنيه استرليني من المساعدات الإنسانية من أجل تقديم المعونة المنقذة للحياة، ودعم البلدان التي تستقبل اللاجئين وتستضيفهم. كما قمنا بضممان مبلغ مليار دولار في شكل قروض من البنك الدولي لأوكرانيا.

ثانياً، فيما يتعلق بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، ينبغي ألا يساور من عانوا من الاحتلال والفظائع التي ارتكبتها القوات الروسية في بوتشا وإربين وبوروديانكا وتشيرنيغيف والعديد من المدن الأخرى أي شك في أنه سيتم السعي إلى تحقيق العدالة على تلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونرحب بتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية الجارية بقيادة كريم خان. وكما قال المدعي العام، فقد أصبحت أوكرانيا الآن مسرح جريمة. وستسترد التحقيقات في العنف الجنسي المروع في أوكرانيا بقانون مراد، الذي أصدرناه في الأمم المتحدة الأسبوع الماضي، وهي خطوة أساسية لدعم الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة. فمن أجل أولئك الذين لم يتمكن من حمايتهم من العنف، يجب محاكمة الجناة.

وأخيراً، ينبغي ألا نتجاهل الاحتياجات الإنسانية التي تلوح في الأفق جراء عمليات النزوح الثانوية حيث تترجم العواقب الاقتصادية لهذه الحرب إلى ارتفاع في تكاليف الغذاء والطاقة والتمويل، مما يعرض أكثر من ١,٢ مليار شخص في ٦٩ بلداً لظروف كارثة حقيقية. والحل العاجل والبسيط لهذه الأزمة الإنسانية هو أن يوقف الرئيس بوتين الحرب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليستسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أنوه بممثل نظام بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الوزير كوفني على بيانه. كما أشكر السيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، والسيدة

رابعاً، نحتاج أيضاً إلى معالجة الآثار العالمية للنزاع في أوكرانيا على نحو عاجل وفعال. وهذا أمر بالغ الأهمية لأننا نشهد ارتفاعات حادة في أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، بما في ذلك في العديد من البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وفي الختام، ينبغي ألا ندخر جهداً لإنهاء النزاع والمأساة الإنسانية الجارية من خلال الدبلوماسية، وستدعم دولة الإمارات العربية المتحدة كل مبادرة لتحقيق هذه الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلة للمملكة المتحدة.

وأود أن أبدأ بشكر السيدة كليمنتس والسيد فيتورينو على إحاطتهما. وكما سمعنا اليوم، يواصل شعب أوكرانيا تحمل التكاليف الفادحة للغزو الروسي. وبينما تبدأ روسيا هجوماً جديداً في دونباس، يواجه ملايين الأوكرانيين المزيد من المعاناة. ويجب أن يسترشد نظرننا في الحالة الإنسانية في أوكرانيا بمبدأين شاملين: حماية المدنيين ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

بعد ٥٥ يوماً من الحرب، نزح ٧,١ ملايين شخص داخل أوكرانيا، وفرّ ٤,٧ ملايين شخص إلى البلدان المجاورة. وعلى غرار الآخرين، أشيد بتعاطف وتضامن البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين وبعمل الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، على مبادرتهما، ولا سيما مبادرة مراكز اليونيسف "Blue Dot" لحماية النساء والأطفال غير المصحوبين بذويهم، الذين قد يواجهون الاستغلال والانتهاك الجنسيان والمعاناة. لقد تم ترحيل العديد من الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، قسراً إلى روسيا ضد إرادتهم. ينبغي السماح لهم بالمغادرة بأمان وكرامة.

وبالنسبة لآلاف المدنيين المتبقين في ماريوبول وخيرسون ودونيتسك ولوهانسك ومدن أخرى، الذين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة بدون طعام أو ماء أو دواء أو إمدادات طبية، تشارك المملكة المتحدة الآخرين في تأييد دعوة الأمين العام إلى هدنة إنسانية عاجلة للسماح بوصول المساعدة إلى المدنيين في المناطق

تقر من القوات الأوكرانية المتقدمة. لا يسع المرء إلا أن يوافق على أن الجنود الروس أظهروا مثابرة. فبعد أن تراجعوا تحت نيران القوات الأوكرانية، احتفظوا بمثابرة بكل ما نهبوه من المنازل والشقق الخاصة بسكان بوتشا. ترك الروس ذخائرهم وراءهم من أجل تعبئة سياراتهم بأجهزة الكمبيوتر المسروقة وأجهزة التلفزيون والهواتف المحمولة والملابس والسجاد والغسالات وحتى المراحيض. قد يجد المرء مثل هذا الميل لسرقة المراحيض أمرا زائدا عن الحد حتى بالنسبة للروس. ولكن يجب أن نتذكر أن حوالي ربع الأسر المعيشية الروسية لا تزال تقتصر على تجهيزات الصرف والإمداد بالمياه في المنازل. وفي المناطق الريفية في روسيا، فإن سجل مرافق الصرف الصحي أسوأ ويفتقر ما يقرب من ثلثي الأسر إليها.

وبينما نجتمع الآن، تتكشف المعركة من أجل دونباس الأوكرانية. فالقوات الروسية تهاجم المدن والقرى الأوكرانية في شرق البلد، في محاولة لتسويتها بالأرض وعدم التمييز بين الجيش والمدنيين. وهذا يعني أنه بينما تحمي القوات الأوكرانية بشجاعة كل شبر من الأراضي الأوكرانية، يظل المدنيون في مناطق النزاع تحت تهديد مميت من القوات الروسية.

وتظل الحالة في ماريوبول الأكثر خطورة. فلا يزال آلاف المدنيين في المدينة. وقد لجأ المئات منهم، بمن فيهم الأطفال، إلى مصنع آزوفستال. إنهم بحاجة إلى إغلاء آمن فوري، والقوات الروسية تدرك ذلك جيدا. وبدلا من ذلك، يرفض الروس جميع مطالب الجانب الأوكراني وزعماء العالم وكبار مسؤولي الأمم المتحدة من أجل فتح ممرات لإغلاء المدنيين. ويواصل الروس قصف آزوفستال والمدينة بأكملها بالقنابل الجوية والصواريخ والمدفعية الثقيلة. كما منع الروس القوافل الإنسانية التي تحمل الغذاء والدواء القادمة من أوكرانيا والمنظمات الدولية من دخول المدينة.

كلما شعرنا أننا اعتدنا على الأساليب الحربية الروسية الخسيسة، يثبت لنا كل خبر جديد من ماريوبول وعشرات النقاط الساخنة الأخرى أن الروس ما زالوا قادرين على الانحدار إلى الأسوأ.

كليي كليمنتس، نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطتهما.

صباح أمس، أجرى الجراحون في ليفيف عملية جراحية لصبي يبلغ من العمر ثلاث سنوات يدعى مايرون، وهو مشرد داخليا من خاركيف. لقد غادرت عائلته شرق أوكرانيا في محاولة لإنقاذ طفلها من القصف الروسي. وللأسف، لا تعرف الهجمات الصاروخية الروسية ضد الأوكرانيين حدودا، فتعرضت عائلة مايرون لهجوم من غارة جوية روسية على الجانب الآخر من أوكرانيا أثناء وجودها بالقرب من مركز لخدمة السيارات أصابته قذيفة انسيابية (كروز) روسية. ولحسن الحظ، نجا مايرون على عكس سبعة أشخاص غيره قتلوا في الغارة الجوية على ليفيف، وعلى عكس ثلاثة أشخاص قتلوا بقذائف روسية في مسقط رأسه خاركيف اليوم فقط، وعلى عكس العديد من الأوكرانيين الآخرين الذين تقتلهم روسيا الآن.

قد يود المرء أن يسأل ممثل بوتين كيف يمكن لمحاولة قتل صبي يبلغ من العمر ثلاث سنوات بالقرب من مركز لخدمات السيارات في ليفيف أن يحمي دونباس من النازيين الجدد. ولكنني لن أفعل ذلك، إذ أنه سيكون ببساطة مضيعة للوقت أن نستمع إلى كذبة أخرى يرفدنا بها الممثل الروسي لتبرير ما لا يمكن تبريره. دع أفعالهم تتحدث عن نفسها، وهي شريرة.

وبالأمس أيضا منح بوتين لواء المشاة ال ٦٤ المزود بمركبات التابع للجيش الروسي اللقب الفخري "لواء الحرس". وكحجة لذلك، أشار بوتين إلى ما يسمى بـ "البطولة الجماعية والبيالة والمثابرة والشجاعة" التي تميز بها جنود اللواء المذكور أعلاه. لنتذكر أن اللواء ٦٤ كان من المفترض أن يستولي على كييف، وفقا للخطط الروسية الأولية. وقد فشل ونشر في مدينة بوتشا طوال شهر آذار/مارس تقريبا - وهو شهر تحول إلى فترة من الرعب ضد السكان المدنيين في البلدة المحتلة. وجنود ذلك اللواء، الذين تم التعرف على هوية العديد منهم بالفعل، مسؤولون عن الفضائح الجماعية في بوتشا.

هذا هو التفسير الروسي للبطولة والشجاعة - أن تقتل مئات المدنيين العزل، وأن تغتصب عشرات النساء والفتيات، وأخيرا، أن

وهم مستمرون في اختطاف ممثلي السلطات المحلية والنشطاء. وندتكر جميعا تأكيدات ممثل بوتين في هذه القاعة بأن روسيا لم تكن تتوي احتلال الأراضي الأوكرانية - كذبة أخرى، مثل كل ما يتقوه به.

والآن، يحاول الروس تمزيق منطقتي خيرسون وزابورجيا، على غرار ما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية. يواصل المحتلون الروس نقل الأوكرانيين قسرا من الأراضي المحتلة في دونباس إلى روسيا، كما فعلت ألمانيا النازية ذات مرة. ومخيمات الفرز هي جزء لا يتجزأ من عملية نقلهم.

ويحتجز ما لا يقل عن ٢٠ ٠٠٠ أوكراني في معسكرات الفرز على خط مانغوش - نيكولسكي - بالطا - ومن ٥ ٠٠٠ إلى ٠٠٠ ٧ شخص تقريبا في مخيم الفرز في قرية بيزيمين بمنطقة دونيتسك. ووفقا للمعلومات المتاحة، يتم إرسال مواطني أوكرانيا إلى المناطق الأقل حظا اقتصاديا في الاتحاد الروسي، ولا سيما المناطق الشمالية وجزيرة سخالين. يتلقى الأوكرانيون وثائق تمنعهم من مغادرة المناطق الروسية لمدة عامين.

وحتى الآن، تم نقل أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ أوكراني، بمن فيهم ١٢١ ٠٠٠ طفل، قسرا إلى الأراضي الروسية. ويمكن وصف هذه الأعمال التي يقوم بها الغزاة الروس بأنها اختطاف وتتطلب ردا حازما من المجتمع الدولي، ولا سيما من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وحتى اليوم، غادر أكثر من ١٢ مليون شخص منازلهم بسبب العدوان المسلح للاتحاد الروسي، وكثير منهم ليس لديهم مكان يعودون إليه. غادر أوكرانيا ما يقرب من ٥ ملايين أوكراني - بمن فيهم مليون طفل - في حين أن هناك ٧ ملايين نازح داخليا، منهم ٢,٥ مليون طفل.

وندعو الأمم المتحدة إلى تقديم مساعدتها لرصد الحالة وكفالة العودة الآمنة للمشردين الأوكرانيين، ولا سيما الأطفال، إلى أماكن آمنة في أوكرانيا أو في بلدان أخرى. ويجب حماية حقوق الأطفال الأوكرانيين المشردين.

وننوق أيضا مشاركة أنشط في إنشاء الممرات الإنسانية، التي تمنعها القوات الروسية حاليا، وكفالة الإجراء الآمن للمدنيين وإبصال المعونة الإنسانية إلى من بقوا في منطقة النزاع.

إنني أدعو مجلس الأمن إلى ممارسة سلطته على وجه السرعة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لإنقاذ المدنيين الأبرياء في ماريوبول وغيرها من المدن والبلدات الشرقية الذين ما زالوا رهائن لأوهام بوتين الحربية الدموية. وأود أيضا أن أقر بأهمية دعوة الأمين العام اليوم إلى هدنة إنسانية تسمح بفتح مجموعة من الممرات الإنسانية. ونطالب روسيا بالاستجابة لتلك الدعوة. ولكن، ما سمعناه للتو من أحد البوتينيين بدلا من ذلك هو أن "الدعوات إلى وقف إطلاق النار تبدو زائفة وغير صادقة"، قبل أن يطلق الرفيق الذي يجلس على المقعد السوفياتي سيلا من السخافات والهراء.

إننا نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة الإنسانية لدعم المواطنين الأوكرانيين في الميدان. وفي ذلك الصدد، نرحب بعودة بعثة الأمم المتحدة إلى كييف. فذلك سيكفل تفاعلا أفضل مع الحكومة. ونرحب بالإجراءات المشتركة لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم مساعدة نقدية خاصة للمشردين داخليا والمتقاعدين ذوي الدخل المنخفض. ونعتقد أن هذا النهج سيسهم في تقديم معونة إنسانية أكثر استهدافا وتوازنا للمحتاجين.

وكذلك نحث وكالات الأمم المتحدة على المساعدة في تنفيذ البرامج الحكومية لنقل مرافق الإنتاج الأوكرانية إلى أماكن أخرى ودعم توظيف المشردين داخليا. وقد تم بالفعل نقل أكثر من ٢٥٠ مرفقا إنتاجيا تدعمه الدولة إلى مناطق أخرى، وينتظر مئات المرافق الأخرى دورها. ونعتقد أن أوكرانيا مكان جيد للتنفيذ النشط الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا الخالص لجميع الدول التي قبلت اللاجئين الأوكرانيين، وخاصة النساء والأطفال، فضلا عن الدول التي وفرت للأطفال التعليم والحماية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي. ومع ذلك، ونظرا للضخامة الهائلة للأزمة، نطلب زيادة الاستجابة الإنسانية في أوكرانيا وحولها وزيادة حجم المعونة الإنسانية وإبصالها على وجه السرعة إلى المحتاجين.

في الأراضي التي تسيطر عليها روسيا، بما في ذلك منطقتي خيرسون وزابورجيا، يقوم الغزاة ببناء معسكرات للفرز وغرفا للتعبيد.

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.
السيدة إنستروم (السويد) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي
بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي - الدانمرك وفنلندا وآيسلندا
والنرويج وبلدي السويد.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم
الواضحة والموجزة. وأود أيضا أن أشيد بموظفي منظماتهم وجميع
العاملين الآخرين في المجال الإنساني في الميدان في أوكرانيا وفي
البلدان المجاورة. ونحن ممتنون جدا لجهودهم، التي، من المحزن،
ضرورية لسلامة هذا العدد الكبير من الأوكرانيين وكرامتهم. ويقوم
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة
بعمل مدهش لمساعدة اللاجئين والمشردين داخليا، ونشجعهما على
مواصلة توسيع نطاق عملهما.

وكما سمعنا اليوم، وكما يتضح من شهادات كثيرة من الذين فروا،
فإن جهود الجهات الفاعلة الإنسانية تتضاءل أمام الفظائع التي يعجز
عنها الوصف ويسببها العدوان الروسي غير المبرر وغير القانوني
ويدون استفزاز على أوكرانيا. إن قرار شن هذه الحرب يضع مسؤولية
ثقيلة على عاتق الذين قاموا بها.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني
لمساعدة وحماية أكبر عدد ممكن من المحتاجين، فضلا عن كرم
الضيافة والسخاء من جانب البلدان التي تستضيف اللاجئين من
أوكرانيا. وجيران أوكرانيا المباشرون - بولندا ورومانيا وسلوفاكيا
ومولدوفا وهنغاريا - يستحقون تقديرا كبيرا في ذلك الصدد.

وتفخر بلدان الشمال الأوروبي بأن تكون جزءا من مجتمع
المانحين الذي حشد استجابة مثيرة للإعجاب للنداء الإنساني الأولي
الذي بلغت قيمته ١,١ مليار دولار.

واستشرافا للمستقبل، أود أن أسلط الضوء على بعض العناصر
التي نرى أنها ذات أهمية بالغة لزيادة تحسين كفاءة العمل الإنساني.
أولا، يجب كفاءة وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة
ودون عوائق - ولا سيما إلى المناطق الأكثر تضررا من النزاع والأماكن
التي تواجه خطر التطويق، على وجه الخصوص. ولا يزال الوصول

ومنذ ٥ آذار/مارس، عرضت حكومة أوكرانيا، من خلال وساطة
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٣٤٨ ممر إنسانيا، تم الاتفاق على
٣٠٣ منها. ومع ذلك، لم يتحقق سوى ١٧٦ ممر. وحتى ١٨ نيسان/
أبريل، تم إجلاء أكثر من ٢٩٠ ٠٠٠ شخص. لم تتجح أي من
المحاولات الـ ٣٨ التي قامت بها السلطات الأوكرانية لترتيب ممرات
إنسانية للمدنيين من مدينتي ماريوبول وفولنوفاخا، بسبب عدم رغبة
روسيا.

ومنذ كانون الثاني/يناير، عقدنا أكثر من اثني عشر جلسة بشأن
العدوان الروسي على أوكرانيا. ونقدر جميعا وقتنا، لذا اسمحوا لي أن
أسأل المجلس - كيف تؤثر جلساتنا على من يشغلون مقعدا لا يزال
ميثاق الأمم المتحدة يخصصه لكيان آخر باند بالفعل؟ كم عدد جلسات
مجلس الأمن التي ستعقد بنفس النتيجة ودون تغيير دور روسيا في
المجلس؟

ويبدو أن هذه الجلسات لا تؤثر كثيرا - لا على الحالة الأمنية
على خط المواجهة أو الحالة الإنسانية في أوكرانيا. وأنا لا أقلل من
شأن التزام شركائنا بمساعدة أوكرانيا على الصعيد الثنائي. ومع ذلك،
ما هو دور مجلس الأمن - الجهاز الذي فشل في منع الحرب وما زال
يفشل في وقفها الآن بسبب الإجراءات الروسية.

ومما يؤسف له أننا في هذه القاعة ما زلنا نستمع إلى بيانات عن
محاكمة مقبلة للحرب ونرد عليها ببيانات. لماذا؟ هل المجتمع الدولي
مستعد لإحالة دور مجلس الأمن في معالجة أسوأ أزمة أمنية في القارة
الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية إلى المناقشات فقط؟ وأحث مجلس
الأمن بقوة على أن يعالج بجدية مسألة كيفية حل مشكلة الحضور
الروسي المشكوك فيه في هذه القاعة، لأنه يعوق فعالية المجلس في
ممارسة مسؤوليته الرئيسية - صون السلم والأمن الدوليين.

لماذا ليس لهذا الجهاز أي تأثير على حرب روسيا ضد أوكرانيا؟
والجواب واضح - لأن مجلس الأمن يواصل التظاهر بأن روسيا عضو
دائم كامل وشرعي. ولا أرى أي تغيير مجد في دور مجلس الأمن إذا
لم يتم العثور على إجابة قريبا. ويجب وقف روسيا من أجل السلام،
ومن أجل الأوكرانيين، ومن أجل الشعوب في جميع أنحاء العالم.

وتتضمن جميعها دعوة واضحة إلى روسيا لوقف هذه الحرب. ولكن لنكن صريحين: ليست هناك ضرورة لقرارات للأمم المتحدة أو أوامر المحكمة في ذلك الصدد لأنه من الواضح للجميع مسار العمل الصحيح ولأنه ما كان ينبغي شن هذا العدوان أبداً في المقام الأول ويجب إنهاؤه الآن، ولم يُفُت الأوان أبداً لاتخاذ الخيار الصحيح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة، ولجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

بداية، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً إدانة إيطاليا الحازمة للعدوان غير المبرر الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، فضلا عن دعمنا الكامل لأوكرانيا وشعبها.

يساورنا قلق عميق إزاء الهجمات المتكررة على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وكذلك الشهادات والتقارير المتعلقة بجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة الروسية.

وكما أكدت الصور المروعة التي رأيناها في الشهر الماضي فإن تشريد البشر رد الفعل الحتمي على ويلات الحرب في سعي المدنيين إلى سلامتهم. وكما ذكر هناك ٧,١ مليون شخص نازحون داخليا وأكثر من ٤,٥ مليون لاجئ. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام صادمة بالفعل فهي ما تزال تزداد ونحن نتكلم الآن.

إن اللاجئين أولوية تتطلب نهجا دوليا منسقا. لذلك نرحب بجهود المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في الميدان سعيا إلى تخفيف تلك المعاناة الإنسانية التي لا تطاق. لقد تبرعنا بمبلغ ٢٠ مليون يورو لنداء الأمم المتحدة العاجل و ٦ ملايين يورو للصليب الأحمر.

تتابع إيطاليا تدفقات الهجرة من أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤ نظرا لوجود جالية أوكرانية كبيرة في بلدنا أيضا حيث يعيش ما يقرب من

إلى أماكن مثل ماريوبول وخاركيف متاحا على أساس كل حالة على حدة ويتطلب مفاوضات معقدة في حين وصلت الاحتياجات الإنسانية إلى مستوى يتطلب الوصول المستدام. ويتمثل السبب الرئيسي لعدم إمكانية الوصول في الهجمات التي يشنها الاتحاد الروسي على مناطق وجود المدنيين مما يعرض للخطر سلامة وأمن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الميدان. وندعو أطراف النزاع إلى التقيد بالتزاماتها بالسماح بالوصول إلى شرق البلد والمناطق الأخرى التي يصعب الوصول إليها وتيسيرها، مع التذكير مرة أخرى بالمسؤولية المحددة التي تقع على عاتق القوات الغازية. ونرحب في ذلك الصدد بالجهود التي يبذلها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ للتفاوض على وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية خلال زيارته الأخيرة إلى موسكو وأوكرانيا. ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى هدنة إنسانية.

ثانيا، تمشيا مع المبادئ الإنسانية، يجب أن تراعي الحماية والمساعدة احتياجات جميع الأشخاص الذين يعيشون في حالات الضعف. ونرى كيف تتعرض النساء اللواتي اخترن البقاء لخطر متزايد من العنف الجنسي والعنف الجنساني. ونرى أيضا كيف لا يستطيع كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة مغادرة الأماكن التي يقيمون فيها. ويجب إدماج هذه الجوانب إدماجا كاملا في الاستجابة الإنسانية.

ثالثا، يجب احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب ألا يكون المدنيون هدفا أبداً ويجب حماية البنية التحتية المدنية. كما لا يمكن التسامح مع العنف الجنسي أبداً. وهذا يعيدني إلى مسألة المسؤولية ولن يحول الإنكار والتضليل دون المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة، بما في ذلك جرائم الحرب.

لقد مضت علينا الآن ثمانية أسابيع تقريبا من العدوان الروسي الشامل على أوكرانيا. وشهدنا خلال ذلك الوقت فظائع مروعة أنهت حياة الملايين أو دمرتها أو عطلتها. ولكننا شهدنا أيضا تضامنا جهود المجتمع الدولي في التضامن مع أوكرانيا. والأهم من ذلك أعجبنا بشدة بالصمود المذهل للشعب الأوكراني.

خاتما، نشير إلى القرارين اللذين اتخذتهما الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة (القراران دإط-١١ و دإط-١١/٢) فضلا عن الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس من هذا العام.

ونشهد نتيجة للغزو الروسي لأوكرانيا إحدى أخطر أزمات التشريد والأزمات الإنسانية على الإطلاق. وفي ٦ آذار/آذار/مارس وصفها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي عن حق بأنها أزمة اللاجئين الأسرع نمواً في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. إن معدل فرار السكان من أوكرانيا غير مسبوق حتى عند مقارنته بأزمات التشريد في فنزويلا وأفغانستان وسوريا والعراق.

ومنذ اليوم الأول للحرب ظلت بولندا مفتوحة أمام الفارين من فظائع العدوان الروسي وسجلنا أشخاصاً من ١٧٠ جنسية. ويعامل هؤلاء جميعاً على قدم المساواة وفقاً لوضعهم القانوني. ونرحب الآن في منازلنا بمعظم الأشخاص المعنيين البالغ عددهم ٣ ملايين شخص. وتشير التقديرات إلى أن ٧٥ في المائة منهم قرروا طوعاً البقاء في بولندا ونرحب باختيارهم.

ولكن يجب علينا أن نسأل أنفسنا سؤالاً واحداً بسيطاً جداً: بما أننا نتفق جميعاً على أن هذه الأزمة تحدث على نطاق لم يسبق له مثيل، وأنها الأسرع نمواً منذ الحرب العالمية الثانية فهل استجبنا لها جميعاً، بصفتنا المجتمع الدولي، على نطاق لم يسبق له مثيل أيضاً؟ وأود أن أكون صريحاً بنسبة ١٠٠ في المائة: الإجابة هي نعم وكلا لأننا شهدنا تضامناً استثنائياً ودعماً سياسياً من الكثيرين في مختلف أنحاء العالم، وفتحت مجتمعاتنا قلوبها وبيوتها للمنكوبين، وأدانت حكوماتنا بشدة الطرف المعتدي وأعقبت ذلك بفرض نظم الجزاءات عليه، واتخذت الجمعية العامة قرارات هامة.

إن لدينا في بولندا ما يقرب من ١٥ مليون أسرة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، رحبنا بما يقرب من ٣ ملايين شخص من أوكرانيا. وهذا يعني إحصائياً أن واحدة من كل خمس عائلات بولندية تعيش الآن مع ضيوف من الخارج.

يتطلب استقبال هذا العدد الكبير من اللاجئين من الحكومة البولندية والسلطات المحلية بذل جهود هائلة من أجل توفير المأوى والرعاية الصحية والتعليم. ونحن نحاول إبداء المرونة بقدر الإمكان بينما نقوم بتكييف النظم البولندية مع الواقع الحالي. فعلى سبيل المثال، بحلول اليوم، حصل ما يقرب من مليون لاجئ أوكراني على رقم

٢٥٠ ٠٠٠ أوكراني في إيطاليا وهم من أكبر مجتمعات الشتات الأوكراني في العالم قبل الحرب. بالإضافة إلى ذلك رحبنا سلفاً بما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ ونحن على استعداد للقيام بدورنا في مساعدة جميع الأوكرانيين الذين يصلون إلى إيطاليا.

ولكن يجب أن نشير إلى أن أزمة اللاجئين الأوكرانيين هي أزمة حماية للنساء والأطفال الذين يمثلون ٩٠ في المائة من جميع الفارين من أوكرانيا عبر الحدود. ونعلم أن مخاطر العنف الجنساني والاتجار والانتهاكات والصدمات النفسية وتشتت الأسر تزداد في أوقات النزاع والتشرد. وهي تزداد بشكل لا يصدق بالنظر إلى الطابع الجنساني لذلك التدفق للاجئين وأن العديد من الأطفال فروا بمفردهم. إن شهادات الاغتصاب والعنف الجنسي التي ترتكبها القوات الروسية والتي بدأت تظهر الآن تثير القلق الشديد.

وتعدُّ حماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات ومكافحة جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني في أوقات السلم والنزاع المسلح التزاماً طويل الأمد بالنسبة لإيطاليا. ونعقد أنه يجب ضمان المساواة الكاملة لمرتكبي هذه الانتهاكات لتجنب أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب.

وإذ تؤكد إيطاليا إدانتها للعدوان الروسي، فإنها تكرر دعوتها إلى الوقف الفوري لتلك الأعمال وانسحاب القوات العسكرية الروسية من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً والعودة إلى مسار التفاوض. ونؤكد أيضاً تضامناً الصادق مع أوكرانيا وشعبها وننعي جميع ضحايا تلك الحرب التي لا طائل منها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة على بيانهما اليوم. ومن المهم أن تواصل كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على وجودهما في جميع أنحاء أوكرانيا وأن تدعم اللاجئين والمشردين داخلياً في الحصول على احتياجاتهم اليومية.

ثانياً، هناك حاجة ملحة إلى الاستجابة بشكل كاف للمخاطر المتصلة بالزواج ومنعها، مثل الاتجار بالبشر وإساءة معاملتهم. وقد اتخذت بولندا إجراءات للتصدي للتحديات المتصلة بمخاطر الاتجار بالبشر. وفي هذا السياق، كثف حرس الحدود البولندي والشرطة والسلطات الأخرى إجراءاتها لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته. واضطلعت السلطات المختصة بحملات إعلامية مناسبة. فعلى سبيل المثال، توزع على جميع اللاجئين الذين يدخلون بولندا تبيهاات خاصة تتضمن معلومات شاملة عن التهديدات المحتملة والمساعدة الممكنة وأرقام الخطوط الساخنة المخصصة. وعلاوة على ذلك، ولكفالة سلامة المواطنين الأوكرانيين القصر، وضعنا إجراء قانونياً خاصاً لحفظ سجلات القصر غير المصحوبين بذويهم ومقدمي الرعاية الفعليين لهم.

ثالثاً، يساورنا قلق بالغ إزاء مصير الأشخاص الذين اقتيدوا قسراً إلى داخل الأراضي الروسية. ووفقاً لبعض التقارير، فهناك ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يتشاركون هذه المحنة، بما في ذلك أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ طفل. ونرى أن هناك حاجة ملحة للتفكير فيما يمكن أن تفعله وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، لوقف هذه العملية ومنعها. وينبغي أن نميز بين الفارين من العدوان وأولئك الذين يتم ترحيلهم قسراً. ولا يجري هذا التمييز حالياً في إحصاءات الأمم المتحدة.

وفي ضوء هذه الأزمة الإنسانية الهائلة، يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل الكثير للاستجابة للتحديات المتزايدة بسرعة. ولهذا السبب بادرت بولندا والسويد إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للمانحين في ٥ أيار/مايو لأوكرانيا لحشد تعهدات كبيرة لدعم استجابة الأمم المتحدة الإنسانية في أوكرانيا ولمناقشة كيفية التصدي للتحديات الناجمة عن الحرب الروسية على أوكرانيا. وسيكون هذا الحدث فرصة لإظهار التضامن مع أوكرانيا والشعب الأوكراني من خلال الوسائل العملية، التي تمس الحاجة إليها اليوم. يرجى الحضور.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أتكم اليوم بالنيابة عن بلدان البلطيق - لاتفيا وليتوانيا وبلدي إستونيا. ونولي أهمية كبيرة لهذه الفرصة للمشاركة في مناقشة المجلس اليوم.

تعريف شخصي بولندي، وسجل حوالي ١٨٠ ٠٠٠ طفل لاجئ في المدارس البولندية. وقد تم بذلك حلّ واحدة من أكثر المشاكل تحدياً في أي أزمة لاجئين، وهي التسجيل الشخصي.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن بولندا وغيرها من البلدان المجاورة لأوكرانيا لن تكون قادرة على تحمل عبء هذه الأزمة بمفردها، على الرغم من أننا في بولندا نعمل وفقاً لمبدأ بسيط: نساعد أولاً بوسائلنا الخاصة، ولا نطلب المساعدة الدولية إلا عندما تُستنفد مواردنا - وليس العكس. ويتطلب النطاق غير المسبوق للأزمة زيادة مشاركة وكالات الأمم المتحدة والدعم من المجتمع الدولي ككل. إن السبيل الوحيد لإغاثة أولئك الذين يعانون هو بذل جهود متضافرة، ويجب ألا تأتي هذه المساعدة بالأقوال بل بالأفعال.

ومراعاة للوقت، أود ببساطة أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الجوانب الثلاثة التالية: أولاً، فيما يتعلق بالحاجة إلى تنسيق جهودنا، ما فتئت الحكومة البولندية والمنظمات غير الحكومية وفرادى أفراد المجتمع، منذ بداية الحرب، تقدم المساعدة الإنسانية إلى أوكرانيا وتيسر إيصال المعونة من بلدان ثالثة. والواقع أنه يجري شحن ما بين ١ ٥٠٠ إلى ٢ ٠٠٠ طن من هذه المساعدات من بولندا كل يوم. ونود أن نشجع مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة في جهود الإغاثة على استخدام البنى التحتية لبولندا، لأن مواردنا تسمح لنا بالوصول حتى إلى أبعد المناطق في شرق أوكرانيا، كما فعلنا قبل بضعة أيام بأكبر شحنة من المعونة حتى الآن - ١٢٠ من عربات حاويات سكة الحديد تحمل ١ ٥٠٠ طن من المعونة لزابورجيا وخاركيف. ولدى بولندا وأوكرانيا نظامان يعملان بشكل جيد من المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية والخدمات اللوجستية، بما في ذلك مرافق النقل والتخزين، وهي جاهزة للاستخدام.

واليوم، افتتح رئيس الوزراء البولندي أول "بلدة حاويات" للنازحين داخلياً في لفيف، تمولها بولندا بالكامل. كما أعلن عن مشاريع مماثلة سيتم إطلاقها في المدن المحيطة بكيف، بما في ذلك بوتشا. ويكلف المأوى من هذا النوع، الذي يغطي ١ ٠٠٠ شخص، حوالي ٨ ملايين دولار. لذلك نشجع الأمم المتحدة على اغتنام هذه الفرصة للعمل بشكل أوثق مع حكوماتنا لزيادة كفاءة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أوكرانيا.

يُتيح على الفور إمكانية وصول المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن وبدون عوائق إلى ماريوبول وغيرها من المدن المحاصرة، فضلاً عن إمكانية المرور الآمن للسماح للمدنيين بالمغادرة بأمان وطوعية إلى الوجهة التي يختارونها.

وإذ نناقش العواقب الإنسانية للعدوان الروسي، فإننا نكرر أيضاً دعوتنا إلى المساواة عن الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي ترتكبها القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا. ونؤيد لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، فضلاً عن العمل الجاري تحت رعاية آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، ونواصل دعمنا لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ولكن لا يمكننا أن ننسى أن عدداً لا يحصى من المدنيين، بينما تجري هذه التحقيقات، لا يزالون يُستهدفون من قبل روسيا في أوكرانيا كل يوم.

إن الهجوم الروسي على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المتفق عليها دولياً يجب أن يتوقف الآن. وأكرر: إن إستونيا ولاتفيا وليتوانيا تقف إلى جانب شعب أوكرانيا - نساء ورجالاً وأطفالاً - الذين أظهروا شجاعة لا تُضاهى. إننا نقف مع الإنسانية ضد الوحشية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا **السيد تشاترنوتش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):** منذ ٢٤ شباط/فبراير، ما فتئ مجلس الأمن يعمل بهمة بشأن مسألة الحالة في أوكرانيا حيث قد عقد جلسات متعددة، لسبب واحد بسيط - القرار الروسي ببدء الحرب الطائشة. إن عواقب العدوان الذي شنته روسيا دون أي مبرر أو استنزاف على أوكرانيا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فظيعة ولم يسبق لها مثيل.

ونود أن نشكر مقدمي الإحاطات اليوم على المعلومات التي قدموها، التي تؤكد، للأسف، شواغلنا الخطيرة المستمرة إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا. فقد أسفر النزاع بالفعل عن عدد كبير من الخسائر البشرية وعن عدد متزايد من الإصابات في صفوف المدنيين، فضلاً عن تضرر البنية التحتية المدنية الحيوية. إن أعداد المدنيين

وأشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه من معلومات مستكملة تصوّر الحالة الإنسانية المقلقة الناجمة عن العدوان العسكري الروسي الوحشي على أوكرانيا، بتواطؤ من بيلاروس. هذا العدوان غير قانوني وغير مبرر. وندين بشدة هذا الانتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ونكرر مطالبة محكمة العدل الدولية والجمعية العامة لروسيا بالوقف الفوري لعدوانها وسحب جميع القوات والمعدات العسكرية بدون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا.

لقد سُنّ العدوان الروسي ويجري تنفيذه بلامبالاة ساخرة إزاء عواقبه الإنسانية على أوكرانيا والعالم. وقد تحولت المدن إلى أنقاض، ودُمرت المنازل والمزارع، وتمزقت الأسر؛ وقتل الآلاف وجرحوا، بمن فيهم مئات الأطفال؛ وتم تعذيب المدنيين وتعريضهم للعنف الجنسي وإعدامهم بإجراءات موجزة وحرقتهم في بوتشا وأماكن أخرى؛ وتزايد الجوع والفقر في أكثر مناطق العالم هشاشة - هذه هي النتائج المدمرة للخيار الذي اتخذته روسيا. إنه يحمل أصداء أسوأ الجرائم في القرن الماضي التي صُممت الأمم المتحدة لمنعها.

وأُجبر خمسة ملايين شخص على الفرار من أوكرانيا، معظمهم من النساء والأطفال. ونشيد بتضامن جيران أوكرانيا المباشرين في مساعدة الفارين. ونواصل مساعدة ما يقرب من ١١٠ ٠٠٠ لاجئ وصلوا إلى إستونيا ولاتفيا وليتوانيا.

لقد نزع الملايين كنتيجة مباشرة للحرب. وترسل بلداننا الإمدادات الطبية وإمدادات المأوى والمعونة الغذائية وغيرها من أشكال الدعم لمساعدة الناس في أوكرانيا. وتبلغ مساعدتنا الإنسانية المشتركة - من الدولة، ولكن أيضاً من عدد لا يحصى من الأفراد والشركات ومنظمات المجتمع المدني - ٦٦ مليون يورو. وكمثال واحد فقط: قدم واحد من كل ثلاثة إستونيين تبرعاً خيراً لمساعدة الناس في أوكرانيا. ونحن نسهم في نداء الأمم المتحدة الإنساني العاجل والخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونواصل أيضاً تقديم المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي على الصعيد العالمي.

وقد وُصفت الحالة الإنسانية للأشخاص الذين تقطعت بهم السبل في المدن المحاصرة بأنها "جحيم". ويجب على الاتحاد الروسي أن

صديقا حميما وجارا طيبا لهم في هذه المرحلة الصعبة للغاية. وينم التسبب في كل هذه المعاناة عن خبث وهمجية.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن المعتدي المسؤول عن هذه الحالة واضح. وتدعو سلوفاكيا الاتحاد الروسي إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية ضد أوكرانيا، ولا سيما جميع الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية. وفي هذا الصدد، نحث الاتحاد الروسي أيضا على الاستماع إلى صوت المجتمع الدولي وتنفيذ القرار الإنساني دإط-٢/١١ الذي اعتمده الجمعية العامة في ٢٤ آذار/مارس، مع مراعاة حالة الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن العالقون في ماريوبول.

وتؤيد سلوفاكيا الحوار المباشر الذي بدأ بين أوكرانيا والاتحاد الروسي وتدعو إلى التسوية السلمية للنزاع، امتثالا لميثاق الأمم المتحدة. وفي ضوء عيد الفصح الأرثوذكسي المقبل، نؤيد أيضا دعوة الأمين العام إلى إعلان هدنة مدتها أربعة أيام من أجل فتح الممرات الإنسانية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

القتلى والجرحى صادمة. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل حتى يوم أمس ٢٠٧٢ مدنيا، وجرح ٢٨١٩ شخصا. وغني عن القول إن الواقع فعلا أسوأ بكثير.

وتشعر سلوفاكيا، بوصفها بلدا مجاورا ومن ثم متضررا بشكل مباشر، بجزع شديد إزاء أزمة اللاجئين الناجمة عن العدوان الروسي. وقد فر ما يقرب من ٥ ملايين لاجئ من البلد، في حين نزح أكثر من ٧ ملايين شخص داخليا. ومنذ بداية العدوان، دخل حوالي ٣٤٥ ٠٠٠ شخص سلوفاكيا.

وقد اعتمدت سلوفاكيا العديد من التدابير التشريعية التي تيسر توفير الملجأ المؤقت والخدمات الأساسية للناس الذين يعبرون حدودنا. وفي هذا الصدد، أود الإشارة بصفة خاصة إلى أن حوالي ٧ ٠٠٠ طفل من أوكرانيا يتلقون تعليما كافيا في المدارس السلوفاكية. وعقدت حكومتنا والمنظمات الإنسانية والبلديات والأعمال التجارية وفرادى المواطنين في بلدنا العزم على مواصلة تقديم دعم إنساني قوي للتخفيف من معاناة الشعب الأوكراني. ونحن نقف متضامنين معهم، بوصفنا